مجلة
كلية البنات الأزهرية بالعاشر
من رمضان

استشهادُ ابنِ بَزِيزَةَ [ت: ٦٦٢هـ] النحويُّ بالحديث النبوي في ضوء شرحه لجُمَل الزَّجّاجيّ

إعداد

د. صفاء عبد الصبور عبد الوهاب عبد الغفور

أستاذ النحو والصرف المساعد بقسم اللغة العربية وآدابها

كلية اللغات والعلوم الإنسانية مقر عنيزة

جامعة القصيم ـ المملكة العربية السعودية

العدد العاشر يونيو ٢٠٢٥ م

الترقيم الدولي (٣٦٠٧-٢٦٣٦)

الترقيم الدولي الإلكتروني(٣٦١٥-٢٦٣٦)

رقم الإيداع بدار الكتب (٢٠٢٥/٢٤٣٢٩)

استشهادُ ابنِ بَزِيزَةَ [ت: ٦٦٢هـ] النحويُّ بالحديث النبوي في ضوء شرحه لجُمَل الزَّجّاجيّ

ملخص البحث

للنحويين في قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف على القواعد النحوية ـ ثلاثة مذاهب تتلخص في: المنع المطلق، والجواز المطلق، والتوسط الذي ينص على جواز الاستشهاد بشرط أن يكون الحديث مرويًّا بلفظه لا معناه.

ومن العلماء الذين أجازوا الاستشهاد المطلق ـ ابن بَزِيزَةَ ، وذلك من خلال كتابه(غاية الأمل في شرح الجمل)، وهذا البحث يدرس استشهاده، وجاء تحت عنوان:(استشهادُ ابنِ بَزِيزَةَ [ت: ٦٦٢هـ] النحويُّ بالحديث النبوي في ضوء شرحه لجُمَل الزَّجّاجيّ)

واتبعت في تناوله المنهج الوصفي، وجعلته في: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة تضمنت أهم النتائج، وثبت بالمصادر والمراجع، ثم فهرس الموضوعات.

ويخلص البحث إلى:

–اهتمام ابن بَزِيزَةَ بذكر لغات العرب مع كل موضع لهم فيه استعمال، فيذكر بعض الأحاديث التي تشير إلى بعض لغات العرب.

– استعمل ابن بَزِيزَةَ مصطلحات البصريين والكوفيين على حد سواء، وإن كان يميل للبصريين في مذهبه النحوي، فنجده يكثر من استعماله مصطلح الصفة كالبصريين، كما يستعمل مصطلح الخفض كالكوفيين . كذلك يأخذ بمذهب الكوفيين أحيانا كإجازته حذف حرف النداء مع اسم الجنس وهو مذهب كوفي ويورد الحديث "ثوبي حجر".

ابن بَزِيزَةَ أعطى للحديث الشريف دورًا مهمًّا كبيرًا في التقعيد النحوي، واستنباط أحكامه حتى أنه يعد من المتقدمين الذين جعلوا الحديث مصدرا أصيلا من مصادر الاحتجاج النحوي.

ـ هناك علاقة وثيقة وترابط وتلاحم بين علم النحو وعلم الحديث بحيث يرتكز كل منهما على الآخر تقعيدا وفهما، كما أن الخلاف النحوي له أثر كبير في تحديد دلالات الحديث؛ إذ تعد

فيه الدلالة النحوية غاية في الأهمية في مجال استباط الأحكام الشرعيّة والفقهية، وقد وظَّف ابن بَزِيزَةَ دراسة النحو وتعلمه في فهم كتاب الله، وسنة نبيه ـ صلى الله عليه وسلم ـ وما يتعلق بهما.

ـ أثبت البحث أن نسبة منع الاستشهاد بالحديث لأبي حيان وابن الضائع من قبيل الخطأ المشهور، فإنهما لم يصرحا بمنع الاستشهاد بالحديث مطلقا، وإنما اقتصر منعهما على الأحاديث المروية بالمعنى، ويؤكد ذلك أن مؤلفاتهما فيها عديد من الأحاديث النبوية المستشهد بها على القواعد.

الكلمات المفتاحية: استشهاد، ابن بزيزة، النحوي، الحديث النبوي، جُمَل، الزجاجي.

Ibn Bazizah's Citation of Prophetic Ḥadīth in Light of His Commentary on Al-Zajjaji's *Al-Jumal*

Abstract:

Grammarians have adopted three distinct positions regarding the use of Prophetic Ḥadīth as evidence for grammatical rules: absolute prohibition, absolute acceptance, and a middle-ground approach that permits citation only if the Ḥadīth is narrated in its exact wording rather than its meaning. Among those who fully permitted citation, Ibn Bazizah is a notable figure, as demonstrated in his work *Ghayat Al-Amal fi Sharh Al-Jumal*. This study examines his approach under the title *Ibn Bazizah's Citation of Prophetic Ḥadīth in Light of His Commentary on Al-Zajjaji's Al-Jumal.*

The study adopts a descriptive approach, divided into an introduction, two main chapters, and a conclusion that presents key findings, followed by a bibliography and an index.

The study concludes that:

- Ibn Bazizah paid significant attention to documenting Arabic dialectal variations, citing Ḥadīths that reflect linguistic diversity among Arab communities.

- He incorporated terminology from both Basran and Kufan grammatical schools, though he leaned toward Basran methodology. He frequently employed the Basran term "attribute" (ṣifah) while also using the Kufan term "genitive" (khaffḍ). In addition, he occasionally followed Kufan grammatical views, such as permitting the omission of the vocative particle when addressing a generic noun, exemplified by the phrase "Thawbi Hajar" (My garment is stone).

- Ibn Bazizah assigned great importance to Prophetic Ḥadīth in grammatical theorization, treating Ḥadīth as an essential source for linguistic evidence, distinguishing him among early scholars who recognized its foundational role in Arabic grammar.

- There is a strong interrelation between Arabic grammar and Ḥadīth sciences, as grammatical disputes profoundly influence Ḥadīth interpretation. Syntactic analysis plays a crucial role in deriving legal and

jurisprudential rulings, and Ibn Bazizah utilized his grammatical expertise to deepen understanding of the Quran and the Sunnah.

- The study refutes the misattribution of Ḥadīth-citation prohibition to Abu Hayyan and Ibn Al-Da'i, demonstrating that their objections applied only to Ḥadīths narrated by meaning rather than exact wording. This is substantiated by their own works, which include multiple citations of Ḥadīths in grammatical discussions.

Keywords: Citation, Ibn Bazizah, Grammarian, Prophetic Ḥadīth, Al-Jumal, Al-Zajjaji

المقدمة

أحمد الله على توالي إنعامه، وأشكره على ترادف أفضاله؛ بنفي الزيغ والتحريف عن كلام أشرف أصفيائه سيدنا محمد صلاةً وسلامًا عليه وعلى صحبه وآله، ومتبعي هديه إلى يوم الدين.

وبعد...

فإن قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف والاحتجاج به في قواعد النحو من القضايا التي أثارها بعض النحويين المتأخرين؛ لما رأوا بعض النحويين كابنَي خروف ومالك وغيرهما قد أكثروا في كتبهم من الاستشهاد به؛ مما دفع بعضَهم إلى الاعتراض على هذا الصنيع، ومن أبرز هؤلاء المعترضين: أبو الحسن بن الضائع، وأبو حيان الأندلسي.

ومن المعلوم أن هناك ثلاثة اتجاهات مَثَّلَتْ آراء النحاة في قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف؛ هي:

الاتجاه الأول ـ منع الاستشهاد بالحديث النبوي، ويمثل هذا الاتجاه ابن الضائع، وأبو حيان، والسيوطي.

الاتجاه الثاني ـ توسَّطَ في الاستشهاد، ويمثل هذا الاتجاه الإمام الشاطبي.

الاتجاه الثالث ـ أجاز الاستشهاد، ويمثل هذا الاتجاه السهيلي، وابن خروف، وابن مالك.

ومن العلماء الذين أجازوا الاستشهاد بالحديث النبوي بل أكثروا منه ـ ابن بَرِيزَةَ [ت: ٦٦٢هـ] صاحب كتاب(غاية الأمل في شرح الجمل)، فمن يقرأ هذا الشرح لا تخطئ عينُه ما ورد من الأحاديث النبوية الشريفة؛ استشهادًا على القواعد النحوية خاصة واللغوية عامة، بل إننا إذا ما قارنَّا بين ابن خروف [ت: ٦٠٩هـ] الذي سبق ابن بَرِيزَةَ إلى شرح جمل الزجاجي، والذي يُعَدُّ زعيمَ مذهب المؤيدين للاستشهاد بالحديث بلا منازع ـ وبين ابن بَرِيزَةَ في الاستشهاد بالحديث الشريف؛ نجد ابن بَرِيزَة قد فاق ابن خروف في هذا الجانب ـ بمجرد النظر ـ رحمهما الله!

وابن بَزِيزَةَ بصنيعه هذا إنما يجعل الحديث مصدرًا أصيلًا من مصادر الاحتجاج اللغوي والنحوي.

غير أن أحدًا من الباحثين ـ حسب علمي وبحثي ـ لم يتناول هذه الظاهرة عند هذا العالم الجليل الذي كان معاصرًا للعلامة ابن مالك، وتوفِّيَ قبله بعشر سنوات؛ لذا أردت هنا أن أسلط الضوء على هذا الموضوع الذي برز لي في أثناء قراءتي لكتاب (غاية الأمل)؛ فقد وجدت ابن بَزِيزَةَ ـ رحمه الله ـ يستشهد على القواعد النحوية ويحتج لها بالحديث النبوي الشريف كثيرًا، وهذه ـ في نظري ـ خصيصة مهمة عنده، تستحق الدراسة والوقوف أمامها؛ لإعطاء الرجل حقَّه في هذا الجانب، وذِكْرِ اسمه في قائمة المتشرفين بالاستشهاد بالحديث النبوي، وأستطيع القول بأن هذا البحث يمسح الغبار عن عالمٍ جديدٍ يُمكِنُ إضافته إلى علماء الاتجاه الثالث الذين أجازوا الاستشهاد بالحديث الشريف مطلقًا.

هذا، وقد جعلتُ البحث تحت عنوان:

(استشهادُ ابن بَزِيزَةَ [ت: ٦٦٢هـ] النحويُّ بالحديث النبوي في ضوء شرحه لجُمَل الزَّجّاجيّ).

وبنيتُه على المنهج الوصفي القائم على دراسة نماذج من المسائل النحوية التي استشهد عليها، واحتج لها ابن بَزِيزَةَ بالحديث النبوي الشريف، وقد رتبت هذه المسائل حسب الترتيب النحوي المعروف عند العلامة ابن مالك ـ رحمه الله ـ إذ إن تقسيم الأبواب عند ابنِ بَزِيزَةَ تقسيم متناثر متداخل بين مسائل الأسماء، والأفعال، والحروف، والأساليب؛ ومن ثَمَّ رتَّبْتُ مسائله على منهج ابن مالك: الاسم أولا، ثم الفعل، ثم الحرف، وقد بلغت ستا وعشرين مسألة.

واقتضت طبيعة البحث أن يكون في: مقدمة بَيَّنْتُ فيها سببَ اختيار البحث والغرض منه، ومنهجَه وخطتَه التي جاءت بعد المقدمة في مبحثين؛ هما:

المبحث الأول ـ التعريف بابن بَزِيزَةَ وكتابه، ومذاهب النحاة في الاستشهاد بالحديث، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول ـ التعريف بابن بَزِيزَةَ وكتابه (غاية الأمل).

المطلب الثاني ـ مذاهب النحاة في الاستشهاد بالحديث الشريف.

المطلب الثالث ـ منهج ابن بَزِيزَةَ في استشهاده بالحديث الشريف.

المبحث الثاني ـ من المسائل النحوية التي استشهد عليها ابن بَزِيزَةَ بالحديث الشريف.

وفيه ستٌّ وعشرون مسألة.

ثم جاءت الخاتمة التي تضمنت أهم النتائج، وَشَفَعْتُ ذلك بثَبَت المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

المبحث الأول:

التعريف بابن بَزِيزَةَ وكتابه، ومذاهب النحاة في الاستشهاد بالحديث الشريف

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول ـ التعريف بابن بَزِيزَةَ وكتابه(غاية الأمل):

أولًا ـ التعريف بابن بَزِيزَةَ(١):

ابن بَزِيزَةَ هو: عبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد القرشي التميمي التونسي، عرف بابن بَزِيزَةَ، ويكنى بأبي محمد، وقيل: بأبي فارس.

مولده، ونشأته: ولد بتونس يوم الإثنين، في الرابع عشر من محرم، عام ستة عشر وستمائة من هجرة المصطفى الكريم ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

شيوخه: تتلمذ على يد شيوخ أجلاء؛ منهم: أبو محمد عبد السلام البرجيني الذي كان حيًّا سنة (٦٠٦هـ)، وأبو الحسن علي بن أحمد الحرالي التجيبي الصوفي المرسي الأصل المراكشي المولد، المتوفَّى (٦٣٨هـ)، وأبو عبد الله محمد بن عبد الجبار الرعيني السوسي، المتوفَّى (٦٦٢هـ)، والقاضي أبو القاسم ابن البراء التنوخي، المتوفَّى (٦٧٧هـ).

تلاميذه: لم تذكر المصادر التي ترجمت لابن بَزِيزَةَ إلا اثنين من تلاميذه، وهما: أبو القاسم بن أبي بكر اليمني المعروف بابن زيتون بجاية، والمتوفَّى (٦٩١هـ)، ومحمد بن صالح بن أحمد بن رحيمة الكناني الشاطبي نزيل بجاية.

مؤلفاته: صنف ابن بَزِيزَةَ العديد من الكتب في مجالات مختلفة، ومن كتبه التي نسبها إليه أصحاب التراجم:

---

(١) تُنظَر ترجمته في: نيل الابتهاج بتطريز الديباج ص٢٦٨، تراجم المؤلفين التونسيين ٩٥/١، شجرة النور الذكية ٢٤٢/١، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمه التفسير والإقراء والنحو واللغة ص١٢٣٤، الحلل السندسية في الأخبار التونسية ٦٦١/١.

(الإسعاد في شرح الإرشاد) و(الأنوار في فضل القرآن والدعاء والاستغفار) و(إيضاح السبيل إلى مناهج التأويل) و(تفسير القرآن) جمع بين تفسير ابن عطية والزمخشري، و(شرح الأسماء الحسنى) و(شرح التلقين) و(شرح العقيدة البرهانية) و(شرح المفصل للزمخشري) و(كتاب منهاج المعارف إلى روح العوارف)، ثم كتابه محل البحث (غاية الأمل في شرح الجمل).

مكانته العلمية: كان ابن بَزِيزَةَ عالمًا مجتهدًا، من كبار الحفاظ المجتهدين المشهود لهم بالتقوى في علوم الشرع وفي الأدب الرفيع، كما أنه نُعت بألقاب من شأنها أن تجعله ممن يشار إليهم بالبنان، فها هو ذا التنبكتي يقول عنه: "أبو محمد الإمام العلامة المؤلف المحصل الجامع المحقق كان حبرًا صوفيًا وعالمًا فقيهًا جليلًا، من أئمة المذهب المعتمد عليهم" (١).

ومما قالوه عنه أيضا: "كان رحمه الله عالمًا فقيهًا جليلًا... من الفقهاء، والصوفية، وعلماء التفسير والكلام، ورواة الحديث والأدب، ومن أئمة المالكية، وكان مشاركًا في سائر العلوم، ومن أهل الدين، وترك آثارا جليلة على قصر عمره" (٢).

وفاته: الجمهور ممن أرَّخوا لابن بَزِيزَةَ وترجموا له مجمعون على أنه مات في الرابع من ربيع الأول، عام اثنين وستين وستمائة أو ثلاثة وستين وستمائة ـ رحمه الله ـ.

ثانيًا ـ التعريف بكتاب(غاية الأمل في شرح الجمل):

كتاب (غاية الأمل في شرح الجمل) حققه: إبراهيم بلفقيه اليوسفي، مكتبة الإمام الذهبي ـ الكويت الطبعة الأولى ١٤٤٣هـ – ٢٠٢٢م.

وقد ذكر ابن بَزِيزَةَ في مقدمة شرحه سبب تأليف الكتاب ومنهجه فيه؛ إذ قال: "فقد رغب من حسنت مساعدته، وصَلَحَت إجابته ـ في أن أملي عليه كتاب(الجمل) لأبي القاسم الزجاجي ـ رحمه الله ـ شرحا يأتي على تفصيل الأبواب، وإيضاح مباني أصول العربية وتهذيب

(١) نيل الابتهاج ص٢٦٨.

(٢) الموسوعة الميسرة في تراجم أئمه التفسير والإقراء والنحو واللغة ص١٢٣٤.

طرفها من غير إطالة ولا إطناب؛ فأجبته إلى ذلك؛ لما رجوته من ثواب الله ـ سبحانه ـ وجميل الذخر عنده وحسن المآب" (١).

وشرح ابن بَزِيزَةَ على الجمل يدل على أنه كان عالمًا نحويًّا واسع الاطلاع؛ فقد اعتمد فيه على مصادر كثيرة ممن سبقوه؛ مثل: كتاب سيبويه، ومعاني القرآن للفراء، وللأخفش، والمقتضب للمبرد، والإيضاح، والتذكرة، والمسائل العسكريات، والحلبيات وغيرها لأبي علي الفارسي، والخصائص لابن جني، وشرح الجمل لابن بابشاذ، والكشاف للزمخشري، ومعاصره ابن عصفور، وغير ذلك من المصادر التي عجَّ بها الكتاب إما تصريحا وإما تلميحا.

والملاحظ في الشرح أن ابن بَزِيزَةَ اعتمد فيه كثيرًا على شرحي ابني بابشاذ وخروف للجمل، كما أنه كان مفتونًا بكتاب سيبويه؛ فقد اعتمد عليه كثيرًا في شرحه.

وكان يأخذ ممن سبقوه، ويرد عليهم ويتعقبهم أحيانًا، وكان يعلل للأحكام تعليلًا منطقيًّا، وهو في النهاية يميل في اختياراته إلى المذهب البصري.

وعلى وجه العموم لا يسعني المقام لبسط منهج الشيخ ـ رحمه الله ـ وإبراز جميع محاسنه، وإنما هي لمحة وإلمامة موجزة، وقد كفى الأستاذ/ إبراهيم بلفقيه اليوسفي الباحثين ذلك في تحقيقه للشرح المبارك.

(١) غاية الأمل في شرح الجمل (مقدمة الشارح).

المطلب الثاني ـ مذاهب النحاة في الاستشهاد بالحديث الشريف:

قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف والاحتجاج به في مسائل النحو وقواعده ـ تناولها غير باحث بالبحث والدراسة(١) وذلك من الناحية التاريخية عند النحاة، ومن باب تمام الفائدة أذكر هنا مذاهب النحويين فيها بشيء من الإيجاز، قبل أن أعرض لموقف ابن بَزِيزَةَ من الاستشهاد بالحديث في كتابه: (غاية الأمل في شرح الجمل).

ومن المعلوم ـ كما ذكرت في المقدمة ـ أن هناك ثلاثة مذاهب أو اتجاهات مَثَّلَتْ آراء النحاة في قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وذلك الآتي:

المذهب الأول ـ مذهب مَن منع الاستشهاد بالحديث الشريف مطلقًا.

ويمثل هذا المذهب ابن الضائع وأبو حيان والسيوطي، ولهم حجتان:

إحداهما: أن أئمة النحو المتقدمين من المِصْرَيْنِ: (البصرة والكوفة) لم يحتجُّوا بشيءٍ منه.

ثانيتهما: أن الأحاديث لم تُنقَل بألفاظها عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وإنما رُوِيَتْ بالمعنى.

وهما حجتان مردود عليهما:

أما الحجة الأولى: وهي أن أئمة النحو المتقدمين من البصرة والكوفة لم يحتجوا بشيء من الحديث النبوي الشريف ـ فيمكن الرد عليها من خلال بعض الدراسات التي قام بها بعض الباحثين؛ حيث وُجد أن أبا عمرو بن العلاء قد احتج بثلاثة أحاديث(٢)) وهو شيخ الخليل بن أحمد الفراهيدي، وأن سيبويه إمام النحاة استشهد بسبعة أحاديث(٣).

---

(١) ينظر في ذلك: الاستشهاد بالحديث في اللغة للشيخ محمد الخضر حسين بمجلة مجمع اللغة بالقاهرة، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتورة خديجة الحديثي، وأصول التفكير النحوي للدكتور علي أبو المكارم، وقضايا الاستشهاد بالحديث في النحو دكتورة سهير خليفة الطبعة الأولى جامعة الأزهر بالقاهرة.

(٢) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي ص٤٣.

(٣) قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو ص٤٢.

وبينت الدكتورة/ خديجة الحديثي أن سيبويه قد احتج بخمسة عشر حديثًا وأثرًا عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ والصحابة(١)، وقالت: "عرضت لأربعة وعشرين نحويًّا عاشوا قبل السهيلي وابن خروف وابن مالك، وقد تبين لي أن جميع هؤلاء النحاة احتجوا في مؤلفاتهم بالحديث النبوي الشريف في مسائل النحو والصرف، على اختلاف في كثرة هذه المواضع(٢)".

ويقول الدكتور/ محمد الحمادي: " إن دعوى رفض المتقدمين والمتأخرين للحديث لا تعضدها الحقيقة بحالٍ، وقد ذكر الدماميني أن من الأئمة قبل ابن مالك من كان يعتمد الحديث بلا تردد، وعدّ من أصحاب هذا المذهب: ابن جنّي (٣٩٢هـ) وابن فارس (٣٩٥هـ) والجوهري (٣٩٨هـ) وابن سيده (٤٥٨هـ) والسهيلي (٥٨١هـ) وابن بري (٥٨٢هـ) وابن خروف (٦٠٩هـ) بل قال: لا نعلم أحدًا من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل، وأبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي"(٣).

أما الحجة الثانية: وهي تأخر كتابة الحديث، فتقول عنها الدكتورة/ سهير خليفة:" والذي لا شك فيه أن كتابة الأحاديث النبوية كانت موجودة منذ عصر الرسول والصحابة والتابعين وتابعي التابعين إلى عصر التدوين، وأما كراهية كتابة الحديث فكانت مقصورة على البعض"(٤).

وتقول في موطن آخر:" وكنت عزمت على أن أعرض لمدونات الحديث المبكرة من عصر النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ إلى عصر أصحاب الكتب الستة الأمهات، إلا أن أحد العلماء المتخصصين أعفاني من هذا التوثيق، وهو الأستاذ مصطفى الأعظمي، وكتب كتابًا جامعيًّا

(١) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ص١٨٠.
(٢) السابق ص١٧٩.
(٣) الحديث النبوي الشريف، وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ص٣١٣.
(٤) قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو ص٨٨.

عن دراسات في الحديث النبوي، وتاريخ تدوينه، عرض فيه لمدونات الحديث من أبي أمامة الباهلي (١٠ق.هـ-٨١هـ) وغيره، وإلى جانب د. الأعظمي ظهرت دراسات حديثة في الموضوع كمدونات الحديث قبل الستة"(١).

وأما رواية الحديث بالمعنى:

فمن المعلوم أن رواية الحديث بالمعنى جائزة، ولكن هل هذا الجواز مطلق؟

يقول د. محمد الحمادي:" بعد الذي علمناه من أمر رواية الحديث باللفظ والمعنى، واستبان بكل جلاء أن الأصل في ذلك الحفاظ على اللفظ عند الرواية، والجمود على النص شريعة سلكها الصحابة منذ عهده ـ صلى الله عليه وسلم ـ ومنهم من دوّن التدوين الخاص؛ فحفظت ألفاظ الحديث، إلا ما كان من ضرورة الرواية بالمعنى"(٢).

ثم تضيف د. سهير:" وإذا جاز الاستشهاد بالشعر ـ وهو يحمل من الضرورات أكثر مما يقال في الحديث ـ إذن لوجب على النحاة الذين يقبلون بالشعر أن يستشهدوا بالحديث المروي بالمعنى، إذا تحققت فيه شروط الرواية بالمعنى"(٣).

وأما رواية الأعاجم للحديث:

فيعجب د. محمد عيد من قبول النحاة للرواة الأعاجم في الشعر والنثر إلا في الحديث؛ يقول: "وأما أن بعض من روى الحديث كان من الأعاجم، ويكثر في حديثه اللحن، فقد كان ذلك موجودًا في غير نصوص السنة من مادة اللغة التي اعتمد عليها النحاة، ومع ذلك قبلت الدراسة من غير معارضة أو ردٍّ؛ لأن العبرة كانت بغلبة العصر، لا بلحن الأفراد" (٤).

---

(١) السابق ص٨٨.

(٢) الحديث النبوي الشريف، وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ص٤٣٠.

(٣) قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو ص٩٩.

(٤) الرواية والاستشهاد باللغة ص١٣٧.

كما أن موقف أبي حيان من الاستشهاد بالحديث النبوي يختلف عن هذا الموقف السابق ذكره، فإنه استشهد في كتاب (التذييل والتكميل) بمائة وثمانية وثمانين حديثًا، وفي كتاب (منهج السالك) بتسعة وعشرين حديثًا وسبعة آثار للصحابة[١]، وفي كتاب (ارتشاف الضرب) بأكثر من خمسين حديثا. [٢]

وكذلك ابن الضائع لم يصرح إطلاقا بمنع الاستشهاد بالحديث، و(شرح الجمل) خير دليل على ذلك، فقد استشهد فيه بحوالي ثلاثين حديثا. وهذا ما قرره د/ يحيي علوان – محقق شرح جمل الزجاجي لابن الضائع .[٣])

وكذلك السيوطي فقد جوز الاستشهاد بالأحاديث التي اعتُني بنقل ألفاظها، ويؤكد ذلك كثرة استشهاده بالحديث في بعض مؤلفاته ، حيث بلغت في (همع الهوامع) ما يقرب من مئة وستة وخمسين حديثا. [٤]

المذهب الثاني ـ مذهب من توسَّط في ذلك؛ فأجاز الاستشهادَ ببعض الأحاديث ومنع الاستشهادَ ببعضها.

وهو مذهبُ الشاطبيّ؛ ولذا نعى هو الآخر على ابن مالك إطلاقَه الجوازَ في ذلك، وذكر أنه خالف في ذلك جميع النحويين المتقدمين ـ الذين يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم، وبأشعارهم التي فيها ذِكْرُ الخَنا والفحش ـ ويتركون الأحاديث الصحيحة أَنْ يستشهدوا بها؛ لما ثَبَتَ عندهم من نَقْلها على المعنى، وأطال في ذلك، ثم قال: "وإذا فرض في

---

[١] ينظر: فهارس منهج السالك ١٦٧/٤.

[٢] ينظر : فهارس ارتشاف الضرب ٥/ ٢٥٢١- ٢٥٢٣

[٣] ينظر: مقدمة تحقيق شرح جمل الزجاجي لابن الضائع ١٤٢/١-١٤٤

[٤] ينظر: فهارس الأحاديث النبوية في الهمع ٦٧/٤- ٧٣.

الحديث ما نُقِلَ بلفظه، وعُرِفَ بذلك بنِصٍّ أو بقرينةٍ تدل على الاعتناء باللفظ، صار ذلك المنقول أَوْلَى ما يحتجُّ به النحويون واللغويون والبيانيون، ويبنون عليه علومهم، وعلى هذا نقول: إن الحديث في النقل ينقسم قسمين:

أحدهما: ما عُرِفَ أن المُعْتَنى به فيه نَقْلُ معانيه لا نَقْلُ ألفاظه، فهذا لم يقع به استشهادٌ من أهل اللسان.

والثاني: ما عُرِفَ أن المُعْتَنى به فيه نَقْلُ ألفاظه لمقصودٍ خاصٍّ بها؛ فهذا يصحُّ الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي؛ كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ككتابه إلى همدان، وكتابه إلى وائل بن حُجْرٍ، إلى أمثال هذا من الأحاديث المتحرَّى فيها اللفظُ.

وابن مالك –رحمه الله– لم يُفصِّل هذا التفصيل الضروريَّ الذي لا بد منه، فبَنىَ الأحكام على الحديث مطلقًا، ولا أعرف له فيه من النحاة سلفًا، إلا أن ابن خروف يأتي بأحاديث في تمثيل جملة من المسائل، وقصده في الغالب لا يتبين في ذلك، حتى قال ابنُ الضائع: "لا أدري هل يأتي بها بانيًا عليها أم هي لمجرد التمثيل؟" هذا معنى كلامه، وكأنَّ ابن مالك بَنى – والله أعلم – على القول بمنع نقل الحديث بالمعنى مطلقًا، وهو قول ضعيف؛ يردُّه المقطوع به من نقل القضايا المتحدة بالألفاظ المختلفة، غَيْرَ مختصٍّ بزمان الصحابة دون غيرهم، فالحَقُّ أن ابن مالك في هذه القاعدة غيرُ مصيب"(١).

المذهب الثالث ـ جواز الاستشهاد بالحديث الشريف مطلقًا.

ومن أبرز مَنْ رَأَى ذلك: السهيليُّ، وابنُ خروف، وابنُ مالك(٢)، فكُتُبُهُمْ تَدُلُّ على ذلك.

---

(١) المقاصد الشافية ٣/٤٠٢– ٤٠٥.

(٢) ينظر: أصول النحو العربي ص٥٣،٥٤.

أما السهيليُّ فإن كتابه (الأمالي) -على صغره- قد حوى ما يربو على سبعين حديثًا وأثرًا(١).

وأما ابنُ خروف فإنه استشهد في (شرح جمل الزجاجي) بثلاثةٍ وأربعين حديثًا وأثرًا(٢).

وأما ابن مالك فإن القارئ لكتبه يجد سيلًا من الأحاديث والآثار التي ساقها على سبيل الاستشهاد، ويكفي للدلالة على ذلك أن كتابه (شرح التسهيل) وحده قد حوى أحد عشر ومئتي شاهد من الأحاديث الشريفة والآثار، كما حوى كتابه (شرح الكافية الشافية) أكثرَ من سبعين حديثًا(٣).

كما يدلُّ على اعتناء ابن مالك بتلك القضية كتابه: (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) الذي اشتمل على واحد وسبعين مبحثًا(٤) أوضح فيه ما جاء في صحيح البخاري من مشكلاتٍ نحوية، رآها دالَّةً على جواز بعض الوجوه في العربية مما منعه النحويون أو بعضهم ـ أو مُؤَكِّدَةً على جواز بعض ما حَكَوه.

وقد حكى البغدادي قول مَنْ مَنعَ الاستدلال بالحديث، وحكى ردَّه، ثم قال:"والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه، ويُلْحَقُ به ما رُوِيَ عن الصحابة وأهل البيت"(٥).

وهذا المذهب الثالث هو الأقرب إلى القبول؛ إذ المشهورُ عن علماء الحديث التدقيقُ والتمحيصُ في تدوين الأحاديث النبوية، كما أرى أنه مما يُرَجِّحُ القول بجواز الاستشهاد بالحديث: أن بعض مَنْ صَرَّحَ بمنع الاستشهاد بالحديث، ونَعَى على ابن مالك استشهاده به

(١) ينظر: فهارس أمالي السهيلي للأستاذ/ محمد إبراهيم البنا ص١٤٣-١٤٥.

(٢) ينظر: فهارس الحديث في شرح جمل الزجاجي لابن خروف في القسم الأول ١٠٩٠/٢، وفهارس الحديث في القسم الثاني ص١٩٠، وفهارس الحديث في القسم الثالث ص١٥٩.

(٣) ينظر: فهارس الحديث في شرح التسهيل ٢٠١/٤-٢١٥ وفهارس الحديث في شرح الكافية الشافية ٥٥/٤-٥٩.

(٤) ينظر: فهارس شواهد التوضيح والتصحيح ص٢٢٣-٢٣٠.

(٥) الخزانة ١٠،٩/١.

بكثرة ـ وهو أبو حيان ـ قد استشهد بالأحاديث والآثار في كتبه؛ حيث إنه أورد في كتابه: (ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب) خمسة وخمسين حديثًا، وساق بعضَها على سبيل الاستشهاد بها(١)، كما تقدم كلامه في (منهج السالك) واستشهاده فيه بتسعة وعشرين حديثًا، وكذا فعل الشاطبيُّ في (المقاصد الشافية).

كما أن القول بامتناع أئمة النحويين المتقدمين عن الاستدلال بالحديث الشريف على وجه الإطلاق قولٌ فيه نظرٌ، وأدَقُّ منه أن يُقال: إن مَن استدلَّ منهم به قد قَلَّ عنده عددُ الشواهد من الحديث بالنسبة إلى أنواع الشواهد الأخرى؛ كالشواهد القرآنية، والشواهد الشعرية، وإن الحديث النبوي لم يأخذ المكانة التي كان ينبغي أن يأخذها عند هؤلاء الأئمة الذين أسسوا للقواعد والأقيسة النحوية، معتمدين على القرآن.

تقول الدكتورة/ خديجة الحديثي:" النحاة الأوائل قد احتجوا بالحديث، ولم يرفضوه، لكنهم احتجوا به على قلة، مع التصريح بأن ما يحتجُّون به حديث، أو مع إغفال الإشارة إلى أنه من الحديث، إنما كانوا يذكرونه كأية عبارة عربية يوردونها، أو يتمثلون به مع الأمثلة والشواهد الأخرى، كما فعل سيبويه وبعض من تابعوه فيما احتجَّ به من أحاديث"(٢)).

ولعل السبب في أن المانعين لم يعتمدوا الحديث في الاستشهاد اعتمادَهم القرآنَ الكريم وكلامَ العرب ـ أنه لم تتوفر لهم تلك الثروة الحديثية الغزيرة التي توفرت للمتأخرين من النحويين بعد اكتمال تدوينها على أيدي الحفَّاظ من أهل الحديث.

يقول الأستاذ/ سعيد الأفغاني: "ولا عجبَ في أن يتدارك المتأخرون ما فات المتقدمين، بل إن ذلك هو المنتظر المعقول؛ إذ كان العالمُ من الأوائل يعلم رواياتٍ محدودةً، وخيرُهم من صنَّف مفرداتِ اللغة في موضوعٍ واحدٍ؛ كالأصمعي مثلًا، ثم جاءت طبقة بعدهم وصل إليها كل ما صَنَّف السابقون فكانت أوسع إحاطةً، ثم جاءت طبقةٌ بعد طبقة، وأُلفت المعاجمُ المحيطةُ بكل

(١) ينظر: فهرس الحديث والآثار ٥/ ٢٥٢١-٢٥٢٣، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص٣١٩

(٢) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص٤٠٠.

ما اطلع عليه أصحابها من تصانيف ونصوص غاب أكثرها عن الأولين، فكانوا أوسع علمًا؛ ولذلك نجد ما لدى المتأخرين من ثروة نحوية، أو لغوية، أو حديثية شيئًا وافرًا مكَّنهم من أن تكون نظرتهم أشملَ وأحكامهم أسدَّ، ولو كانت هذه الثروة في أيدي الأقدمين، كأبي عمرو بن العلاء، والأصمعيّ، وسيبويه، لعضُّوا عليها بالنواجذ، ولغَيَّرُوا –فرحين مغتبطين– كثيرًا من قواعدهم التي صاحبها –حين وضعِها– شُحُّ المورد، ولكانوا أشدَّ المنكرين على أبي حيان جمودَه وضِيقَ نظرتِه، وانتجاعَه الجدب، والخصبُ محيطٌ به من كل جانب"(١).

ويقول الدكتور/ مهدي المخزومي بعد أن أكَّد على حرص رواة الحديث على سلامة ما يَرْوُونَ:" فتركُ الاستشهاد بالأحاديث التي يرويها هؤلاء وأمثالُهم خسارةٌ كبيرةٌ أنزلها بالعربية تقعُّرُ النحاة وتحذلُقهم، ولا يسع الدارسَ إلا الاطمئنان إلى سلامة ما ذهب إليه ابن مالك ومن شايعه في اعتبار الأحاديث من المصادر التي يعتمد اللغويُّ والنحويُّ عليها" ((٢)

وبعد هذا العرض لمذاهب المجيزين والمانعين، والمتوسطين في الاحتجاج بالحديث في النحو ـ أرى أن الذي ينبغي التعويل عليه هو تقسيم النحاة إلى قسمين فقط:

أحدهما: من يجيز الاستشهاد بالحديث مطلقًا.

والآخر: من يجيز الاستشهاد بالحديث الذي اعتُني بنقل ألفاظه.

أما القول بأن هناك طائفة منعت الاحتجاج بالحديث مطلقا فإنه مخالف للواقع؛ إذ إن من يطالع مؤلفات أولئك العلماء يجدهم قد استشهدوا بأحاديث نبوية على بعض القواعد النحوية.

هذا، وفي المطلب الثالث والأخير من هذا المبحث الأول ـ أبين منهج عالمنا ابن بَزِيزَةَ– رحمه الله– في استشهاده بالحديث الشريف في شرحه: (غاية الأمل في شرح الجمل) محل البحث.

---

(١) في أصول النحو ص٤٩، ٥٠.

(٢) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص٩٢.

المطلب الثالث ـ منهج ابن بَزِيزَةَ في استشهاده بالحديث الشريف.

لقد كان ابن بَزِيزَةَ عالمًا موسوعيًّا مجتهدًا، وكانت عنايته بالحديث ظاهرةً، ويعد كتابه من أبرز الكتب التي ركزت على الشواهد الحديثية، وقد اختلف منهجه وغرضه في الاستشهاد بها على صور متعددة:

أولا ـ كان يصرح باسم الراوي غالبًا.

يقول مثلا:

وفي صحيح البخاري ومسلم:" قد علمنا إن كنت لمؤمنًا"(١) رُوِّيناه بكسر إن وفتحها"(٢).

وفي صحيح البخاري: (٣) "إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين" (٤).

وفي الصحيح عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ: (٥) "نحن أمة أمية لا نحسب ولا نكتب، وإنما الشهر هكذا وهكذا وهكذا" (٦).

ومنه في صحيح مسلم في حديث قتلى بدر:(٧) "كيف يسمعوا، وأنى يجيبوا وقد جيفوا؟"(٨).

ثانيًا ـ كان أحيانًا يذكر الرواية دون عزوٍ.

يقول مثلا:

---

(١) رواه البخاري: (كتاب الوضوء / باب من لم يتوضأ من الغشي المثقل، برقم: ١٨٤)، ومسلم: (كتاب الكسوف / باب ما عرض على النبي في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار، برقم: ٩٠٥).

(٢) غاية الأمل ١/٤١٦.

(٣) رواه البخاري: (كتاب الصلاة / باب ما يذكر في الفخذ، برقم: ٣٦٤).

(٤) غاية الأمل ١/ ١٠٨.

(٥) رواه البخاري: (كتاب الصوم / باب قول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ: لا نكتب ولا نحسب، برقم: ١٨١٤).

(٦) غاية الأمل ١/٦٣٩.

(٧) رواه مسلم: (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها / باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار، برقم: ٢٨٧٤).

(٨) غاية الأمل ١/١٣٧.

وقال ـ صلى الله عليه وسلم ـ: "ما من شيء كنت لم أره إلا رأيته في مقامي هذا حتى الجنةِ والنارِ"(١) فيمن رواه بالخفض(٢).

ويقول: وفي حديث النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ (٣)، ومن كلام النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ (٤)، وقد جاء منه في حديث النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ (٥)، ويقول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ (٦).

ثالثًا ـ كان يستشهد بالحديث في غير القواعد النحوية:

١ ـ يستشهد بالحديث على المذاهب الكلامية:

يقول في معنى الكلام عند الأشعرية والمعتزلة:" فمنها المعنى القائم بالنفس؛ فيسمى كلامًا وقولًا؛ قال ـ تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ ﴾(٧)، وقال عمر – رضي الله عنه:" زَوَّرْتُ في نفسي كلامًا فَسَبَقَنِي إليه أبو بكر"(٨). وهُوَ المعبّر عنه بالكلام النفساني الذي أثبته الأشاعرة، وميزوه عن الإرادة والعلم، وجَعَلَتْهُ المعْتَزِلَةُ عين الإرادة"(٩).

٢ ـ يستشهد بالحديث على تفسير بعض الآيات:

---

(١) ورواه البخاري: (كتاب العلم / باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس، برقم: ٨٦، ومسلم: (كتاب الكسوف / باب ما عرض على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في صلاة الكسوف، برقم: ٩٠٥).

(٢) غاية الأمل ١/٤٤٦،٤٤٧.

(٣) السابق ٢/٤٠٠.

(٤) نفسه ٢/١٢٢.

(٥) نفسه ٢/١٢٥.

(٦) نفسه ٢/٢٣٣.

(٧) سورة المجادلة آية ٨.

(٨) البخاري: كتاب الحدود / باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت، برقم: ٦٤٤٢.

(٩) غاية الأمل١/٨٥.

يقول بعد كلام طويل عن قوله ـ تعالى ـ:﴿ قُمِ اللَّيْلَ إلا قَلِيلا نَصْفَهُ ﴾[١] ... وفي صحيح البخاري:" نِعم الرجل عبد الله لو كان يقوم من الليل"[٢]، قال: فكان بعد ذلك لا ينام من الليل إلا قليلًا، والحديث مشهور"[٣].

٣ ـ يستشهد بالحديث الشريف لبيان معنى بيت شعر أو كلمة منه، يقول مثلا: يقول الأعشى:[٤]

فَأنبئت قيسًا وَلَمْ أَبْلُهُ * كَمَا زَعمُوا خَيْرَ أهلِ اليمنْ

وقد يطلق زعمت بمعنى كفلت، والزعيم: الكفيل، وقال ـ صلى الله عليه وسلم ـ:" الزعيم غارم"[٥] والزعيم: الرئيس، منه قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: " إذا كان زعيمُ القَوْمِ أَرْدأهُمْ، وَشُربَتِ الخمور، ولبس الحرير، فليتوقعوا ثلاث خلال: "ريحًا حمراء، وخسفًا، ومسخًا"[٦].

ويستدل على مجيء الظن بمعنى اليقين ـ بقول دريد بن الصمة: [٧]

فقلتُ لهم ظُنُّوا بأَلْفَيْ مُدَجَّج * سَرَاتُهُمُ بالفَارِسِيّ المسَرَّدِ

يقول[٨]:" واختلف في تفسير المدَجَّج؛ فقيل: هُوَ لابس السلاح، وقيل هو التام السلاح، وفي الحديث:" أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ زَارَ قبر أمه في أَلْفَيْ مُدَجَّج، وبكى ولم يبق في الجيش إلا من بكى لبكائه"[٩].

---

[١] سورة المزمل آية ٢،١.

[٢] رواه البخاري (كتاب الصلاة / باب فضل قيام الليل، برقم: ١٠٧٠).

(٣) غاية الأمل ١٨٨،١٨٧/٢.

[٤] ديوانه ص٦١ ، والمقاصد للعيني ٨٩٩/٢.

البيت من بحر المتقارب. ولم أَبْلُهُ: لم أختبره.

[٥] رواه أحمد، مسند أبي أمامة الباهلي، رقم الحديث: ٢٢٢٩٥

[٦] رواه بألفاظ متقاربة: الترمذي في السنن: (برقم: ٢٢١٠، ٢٢١١) ، ورواه ابن بشران في الأمالي: (برقم: ١٢٤٨).

(٧) ينظر: ديوانه ص٦١. والبيت من الطويل. المدجّج: المسلّح كثيرًا. سراة القوم: سادتهم. المسرّد: الدرع المحكم النسج.

المبحث الثاني:

من المسائل النحوية التي استشهد عليها ابنُ بَزِيزَةَ بالحديث الشريف

استشهد ابنُ بَزِيزَةَ ـ رحمه الله ـ في شرحه للجمل بالحديث الشريف على قضايا النحو والصرف، والقضايا اللغوية، ومن المسائل النحوية التي استشهد لها بالحديث النبوي الشريف ـ ما يأتي:

المسألة الأولى ـ المعنى اللغوي للإعراب[١])

ذكر ابن بَزِيزَةَ معنى الإعراب في اللغة فقال[٢]: "... فهو في اللغة مقول على معانٍ: منها البيان؛ من ذلك قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: "البِكْرُ تُسْتَأْمرُ في نفسها، والثيب تُعْرِبُ عن نفسها"[٣].

وقد جاء استشهاد ابنِ بَزِيزَةَ بالحديث موافقًا للمعنى اللغوي للإعراب.[٤]، ووافقه الرضي[٥]، وابن هشام[٦]، والسيوطي[٧] واستدلوا بالحديث النبوي المذكور.

=

[٨] غاية الأمل ٢/٩٢.

[٩] رواه مسلم: (كتاب الجنائز / باب استئذان النبي صلى الله عليه وسلم ربه في زيارة قبر أمه، برقم: ٩٧٦).

[١] هذه المسألة أقرب إلى اللغة منها إلى النحو، ولكني صدَّرتُ بها المسائل؛ لأن ابن بزيزة يذكر فيها المعنى اللغوي للإعراب، ويستشهد عليه بالحديث، والإعراب هو النحو.

[٢] غاية الأمل ١/١٠٠.

[٣] لم أجد من رواه بهذا اللفظ، لكن الحديث بمعناه في الصحيحين وغيرهما، فقد رواه البخاري: (كتاب النكاح / لا ينكح الأب ولا غيره البكر إلا برضاها، برقم: ٤٨٤٣) ومسلم: (كتاب النكاح / باب استئذان الثيب بالنطق، برقم: ١٤١٩).

[٤] ينظر: لسان العرب مادة (ع، ر، ب) ٦/١٥٥.

[٥] ينظر: شرح الكافية ١/٢٤.

[٦] ينظر: شرح شذور الذهب ص ٣٤.

[٧] ينظر: همع الهوامع ١/٥٣.

المسألة الثانية ـ إضافة (ذو) إلى المضمر قليل الاستعمال:

قال ابن بَزِيزَةَ: "وهو من الأسماء التي لزمت الإضافة إلى الأسماء الظاهرة دون المضمرات؛ لأن الغرض به التوصل إلى وصف الأسماء بالأجناس، وما ورد في حديث النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ: "اللهم صَلِّ على بلالٍ وذويه [١]"، قليل الاستعمال" [٢].

هذا الحديث شاهد على ندرة استعمال (ذو) مضافة إلى المضمر، والأصل إضافتها إلى اسم جنس ظاهر.

وأجاز إضافتها إلى المضمر أبو حيان [٣]، والزركشي [٤].

يقول أبو حيان: "... ومن إضافته إلى المضمر قوله: إنما يصطنع المعروف في الناس ذووه" [٥]، ويقول الزركشي: "واختلفوا هل تضاف (ذو) إلى ضمير الأجناس، فمنعه الأكثرون. والظاهر الجواز؛ لأن ضمير الجنس هو الجنس في المعنى" [٦].

وقد منع بعض النحاة إضافتها إلى المضمر؛ يقول الفارسي: "ولا تضاف هذه الكلمة إلى المضمر؛ لأنها تذكر ليتوصل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس"[٧].

---

[١] لم أجده مرفوعا بهذا اللفظ، وإنما رواه ابن زنجويه في الأموال: (صـ: ١٩١).

[٢] غاية الأمل ١/١٣٦.

[٣] ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٨١٥

[٤] ينظر: البرهان ٤/٢٧٨

[٥] ارتشاف الضرب ٤/١٨١٥

[٦] البرهان ٤/٢٧٨

[٧] الإيضاح العضدي صـ٢٧٦

ولا يجيز ابن يعيش كذلك إضافة (ذو) إلى المضمر؛ إذ يقول: "ولا يجوز (ذوه، ولا ذوك)؛ لأنها لم تدخل إلا وصلة إلى وصف الأسماء بالأجناس، كما دخلت (الذي) وصلة إلى وصف المعارف بالجمل" [١].

والذي أراه ـ والله أعلم ـ أن إضافة (ذو) إلى المضمر تؤيده بعض الشواهد منها الحديث الذي ذكرناه، وإن كان هذا قليلا فإجازته مقبولة من باب التوسع في الاستعمال النحوي، خاصة في اللغة الفصيحة المعاصرة.

المسألة الثالثة ـ ثبوت ميم (فم) في حال الإضافة ضرورة:

قال ابن بَزِيزَةَ: "... والتعويض [أي: وجود ميم (فم)] في حال الإضافة قليل، والوجه عدمه، وكذلك وقع في كلام الفصحاء، وفي حديث النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ: "أَفْضَلُ الأعمال أن لا يزال فوك رطبا مِنْ ذِكْرِ الله"[٢] وفي حديث طويل عن عائشة: "في فيه الكثكث في فيه الكثكث". ذكره قاسم في دلائله[٣]. والكثكث: الحجارة. وفي كلام الحريري: فوَضَعَهُ فِي فَمِهِ، وَقَرَنَه بِتَوْأَمِه. وهو شاذ قليل، نظيره من كلام النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في صحيح البخاري[٤] من حديث البراء لما خرج النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأبو بكر، والمشركون يطلبونهما، قالت أسماء: وقَدْ جَعَلْتُ لرسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ إداوة على فَمِهَا خِرْقَةٌ". وفي الموطأ[٥] بعد حديث كبشة بنت كعب بن مالك، قال مالك: "لا بأس به، إلا أَنْ يُرَى فِي فَمِها نَجَاسَةٌ" [٦].

---

[١] شرح المفصل ١٥٧/١

[٢] رواه أحمد في المسند: (برقم: ١٧٦٨٠)، والترمذي في سننه: (برقم: ٣٣٧٥).

[٣] كتاب الدلائل في غريب الحديث ١١٣٣/٣.

[٤] رواه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي / باب مناقب المهاجرين وفضلهم، برقم: ٣٤٥٢.

[٥] كتاب الطهارة، الطهور للوضوء ١٦٥/١.

[٦] غاية الأمل ١٣٤/١.

وقد اختلف النحاة في إبقاء ميم (فم) حال الإضافة؛ فمنعه الفارسي[١] إلا في الشعر، وتابعه ابن بَرِيزَةَ وابن عصفور(٢) فقيدوه بالضرورة.

والباحثة تخالف ما ذهب إليه ابن بَرِيزَةَ ـ رحمه الله ـ استنادًا إلى ما ورد في الأحاديث النبوية المذكورة، ولا ضرورة، وهو مذهب ابن مالك، [٣] والأشموني، [٤] والسيوطي [٥] الذين أجازوا ذلك في النثر والنظم.

المسألة الرابعة ـ لزوم حذف خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا):

قال ابن بَرِيزَةَ:" أما ظهور الخبر، فالأصح أنه لازم الإضمار[أي: بعد لولا] لسد الجواب مسده، وأجاز بعض النحويين ظهوره، واحتج بقوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ لعائشة:" لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لنقضتُ الكَعْبَةَ"[٦] "(٧).

وافق ابنُ بَرِيزَةَ الجمهورَ[٨] الذين أطلقوا وجوب حذف الخبر بعد (لولا) استنادًا منهم على أن (لولا) الامتناعية لا يكون ما بعدها إلا كونًا مطلقًا.

---

[١] غاية الأمل ٤١٢/١

[٢] ينظر: المقرب ٢١٧/١.

[٣] غاية الأمل ٤١٢/١

[٤] غاية الأمل ٤١٢/١

[٥] غاية الأمل ٤١٢/١

[٦] غاية الأمل ٤١٢/١

[٧] غاية الأمل ٣٣١/٢.

[٨] غاية الأمل ٤١٢/١

وقيده الرماني وابن الشجري [١] والشلوبين[٢] وتبعهم ابن مالك [٣] بما إذا كان الخبر الكون المطلق، فلو أُريد كون مقيد لا دليل عليه لم يجز الحذف وهو ما جاء عليه الحديث الشريف.

والباحثة تؤيد ما ذهب إليه الفريق الذي قيد وجوب الحذف بما إذا كان الخبر كونًا مطلقًا؛ استنادًا إلى ما ورد في الحديث الشريف من ذكره مع الكون المقيد، ومن باب التوسع في التراكيب واستعمالات اللغة.

المسألة الخامسة ـ جواز الابتداء بالنكرة بشرط الفائدة:

قال ابن بَزِيزَةَ:" جاز الابتداء بالنكرة من غير شرط، كقوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: "خمسُ صلواتٍ"[٤]وإن كان المحسن للابتداء إنما هو ما لحقه من التخصيص بالإضافة"[٥]

ذكر ابن بَزِيزَةَ هذا الحديث مستشهدًا به على جواز الابتداء بالنكرة من غير شرط، وإن كان قوله:" وإن كان المحسن للابتداء إنما هو ما لحقه من التخصيص بالإضافة" يشعر بغير ذلك؛ فالإضافة هنا تفيد التخصيص، والتخصيص يقرّب النكرة من التعريف إذا خصصت بالإضافة بشرط الفائدة فيها وما ذكره يوافق ما ذكره النحاة في هذه المسألة فلم أجد خلافًا بينهم.

كما أن الابتداء بالنكرة لا يصح إن لم تفد فائدة، قال العلامة ابن مالك ـ رحمه الله ـ في ألفيته البديعة[٦]:

ولا يجوزُ الابتدا بالنّكرة ... ما لم تُفِدْ كعندَ زيدٍ نَمِرَة

---

[١] غاية الأمل ٤١٢/١

[٢] غاية الأمل ٤١٢/١

[٣] غاية الأمل ٤١٢/١

[٤] غاية الأمل ٤١٢/١

[٥] غاية الأمل ٤١٢/١

[٦] ص ١٧.

وشرط الإفادة في الابتداء بالنكرة عليه كلمة النحويين؛ كالمبرد،[١] وابن السراج،[٢] وأبي حيان،[٣]وابن هشام،(٤) وناظر الجيش،(٥) والشاطبي،(٦) والأشموني(٧) وغيرهم.

المسألة السادسة ـ إنَّ وأخواتها تنصب المبتدأ والخبر جميعًا:

قال ابن بَزِيزَةَ: "... ومن العرب من ينصب بها الاسمين، وعليه قول النبي ـ صلى الله عليه وسلم: "إنَّ قعرَ جهنم سبعين خريفًا" (٨) " (٩).

ابن بَزِيزَةَ ـ رحمه الله ـ يستشهد بهذا الحديث على لغة بعض العرب الذين أجازوا نصب خبر (إنَّ) وأخواتها؛ إذ جعلوا (قعر) اسم (إنَّ) منصوبًا بها، و(سبعين) خبرها منصوبًا بها أيضًا.

وذهب الجمهور إلى منع ذلك وتابعهم ابن مالك، وأوضح أن الاسم المنصوب الواقع بعد اسم (إنَّ) في الحديث النبوي منصوب على الظرفية لا على الخبرية، وأن (قعر) وهو اسم (إنَّ) مصدر الفعل (قعَر) وكثيرا ما يخبر بظرف الزمان عن المصادر، فـ (سبعين) منصوب على أنه ظرف وليس خبرًا.(١٠)

---

(١) غاية الأمل ٤١٢/١

(٢) غاية الأمل ٤١٢/١

(٣) غاية الأمل ٤١٢/١

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٢٠٣/١.

(٥) ينظر: تمهيد القواعد ٩٢٣/٢.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية ٤٣/٢.

(٧) ينظر: شرح الألفية ١٩٣/١.

(٨) في صحيح مسلم (كتاب الإيمان / باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، برقم: ١٩٥)

(٩) غاية الأمل ٤١٢/١

(١٠) ينظر: شرح التسهيل ٤٢٧/١

قال ابن هشام: "والحديث على أن القعر: مصدر قعرت البئر إذا بلغت قعرها، وسبعين ظرف؛ أي: بلوغ قعرها يكون في سبعين عاما" [١].

إذن فلا حجة لنصب الاسم والخبر معا بإنَّ وأخواتها.

المسألة السابعة ـ دخول اللام على خبر (إن) الخفيفة من الثقيلة:

قال ابن بَزِيزَةَ وفي صحيح البخاري ومسلم: [٢] "قد علمنا إِنْ كُنتَ لمؤمنًا" رُوِّيْناه بكسر (إنْ) وفتحها، وهو من حجج البصريين. واختلف الشيوخ المتقدمون والمتأخرون في هذه اللام، هل هي لام الابتداء أو اللام الفارقة؟ " [٣].

ذكر ابن بَزِيزَةَ هذا الحديث للاستشهاد به على فتح همزة (إِنْ) وكسرها، وما يتعلق به من صرف اللام للابتداء أو أن تكون الفارقة، ولم يرجح بينهما.

وقد اختلف النحاة في توجيه همزة (إن) وكذلك اللام على قولين:

الأول ـ قال بكسر همزة (إن)، واللام بعدها لام الابتداء، لزمت للفرق بين (إن) التي هي لتأكيد النسبة وبين (إن) النافية، وهو ظاهر مذهب سيبويه [٤]، والمبرد [٥]، واختاره أبو الحسن بن الأخضر[٦]، وابن عصفور [٧]، وابن مالك[٨].

---

[١] مغني اللبيب ١/ ٢٢٨

[٢] رواه البخاري: (كتاب الوضوء / باب من لم يتوضأ من الغشي المثقل، برقم: ١٨٤) ومسلم: (كتاب الكسوف / باب ما عرض على النبي في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار، برقم: ٩٠٥).

[٣] غاية الأمل ١/٤١٦

[٤] ينظر: الكتاب ٢/١٣٩

[٥] ينظر: المقتضب ٢/٣٤٣

[٦] ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٢٧١

[٧] ينظر: شرح الجمل ١/٤٣٨، ٤٣٩

[٨] ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٤، ٣٦

يقول سيبويه:"واعلم أنهم يقولون إنْ زيدٌ لذاهب، وإنْ عمرو لخير منك، لما خففها جعلها بمنزلة (لكنْ) حين خففها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بـ(إنْ)التي هي بمنزلة التي تنفي بها"[١].

الثاني: يرى أن الهمزة لا تكون إلا مفتوحة واللام بعدها ليست لام الابتداء، بل هي لام أخرى اجتلبت للفرق، وهو مذهب الفارسي[٢]، واختاره ابن أبي العافية [٣]، وأبو علي الشلوبين [٤]، وابن أبي الربيع[٥].

ولم يبد ابن بَزِيزَةَ رأيه في المسألة.

والذي أراه كسر همزة (إن)؛ لأنها وردت بعد الفعل (علم) وهو الذي اختاره أبو حيان[٦].

المسألة الثامنة ـ اختصاص أفعال القلوب بالجمع بين ضميري الفاعل والمفعول:

قال ابن بَزِيزَةَ: "... ومما تختص به التعليق، وأنه يجمع فيها بين ضميري الفاعل والمفعول، وفي حديث النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ: "لقد رأيتُنَا مع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وما لنا طعامٌ نأكلُه إلا ورقُ الحُبلَةِ وهذا الشَّجَر" [٧] وهو كثيرٌ". [٨]

ذكر ابن بَزِيزَةَ هذا الحديث للاستدلال به على اختصاص أفعال القلوب بإعمالها في ضميرين متصلين لمسمى واحد ، وهذا الاختصاص قال به النحاة كالزمخشري في مفصله[٩]؛ يقول:

---

[١] ينظر: الكتاب ١٣٩/٢

[٢] ينظر: البغداديات ص ١٧٦، ١٧٧.

[٣] ينظر: ارتشاف الضرب ١٢٧١/٣.

[٤] ينظر: المساعد ٣٢٧/١.

[٥] ينظر: همع الهوامع ٥١١/١.

[٦] ينظر: التذييل والتكميل ١٣٨/٥.

[٧] رواه البخاري: (كتاب الرقاق / باب كيف كان عيش النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ برقم: ٦٠٨٨) ومسلم: (كتاب الزهد والرقائق، برقم: ٢٩٦٦).

[٨] غاية الأمل ٣٢٧/١، ٣٢٨.

[٩] ص٣٤٧.

"ومنها أنك تجمع فيها بين ضميري الفاعل والمفعول؛ فتقول: عَلِمْتُنِي منطلقًا ... وقد أجرت العرب (عدمتُ وفقدتُ) مُجراها؛ فقالوا: عدمتُني وفقدتُني. ولا يجوز ذلك في غيرهما؛ فلا تقول: شتمتُني، ولكن شتمت نفسي".

فقوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ (رأيتُنَا) الفعل (رأى) متصل به (التاء) ضمير المتكلم وهو فاعل، و(نا) ضمير المتكلمين وهو مفعول (رأى)؛ أي لقد: رأيت نفسي وأصحابي المسلمين. والرؤية ههنا بمعنى العلم؛ ولذا اتحد ضمير الفاعل والمفعول وإن كانا مختلفين بالإفراد والجمع.[١].

المسألة التاسعة ـ تَردُّد (زَعَمَ) بين الشك واليقين:

قال ابن بَزِيزَةَ: "... ومنها متردد بين الشك واليقين؛ فالمتردد(زَعَمْت)، فينطلق ويُراد به الكذب، رُوِّينَا بالإجازة في "– حديث النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ مما خرّجه قاسم في دلائله– أنه ذكر نبي الله أيوب وقوله: "كنتُ أمر بالرجُلَيْنِ يتزاعمان فيذكران الله، فأرجع إلى بيتي، وأكَفِّرُ عنهما كراهية أن يذكرا الله إلا في حق يتزاعمان يتنازعان ويتكاذبان [٢] "[٣].

ذكر ابن بَزِيزَة هذا الحديث للاستدلال على مجيء (زَعَمَ) للدلالة على التردد بين الشك واليقين، وهو المعوَّل عليه عند النحويين؛ يقول الشاطبي: "زعمتُ، وهي بمعنى الاعتقاد، صحيحًا كان أو فاسدًا، إلا أنها من المتّهم محمولةٌ على الكذب، ومنه قولُ اللهِ: ﴿ زَعَمَ الّذِينَ كَفَرُوا أن لن يُبْعَثُوا ﴾ [٤] "[٥].

وما ذكره الشارح من دلالة (زعم) على الكذب واستشهاده بالحديث، نجده عند شراح الحديث فيذكرون معنى الكذب في (زعم)؛ يقول الخطابي بعد ذكره للحديث: " قولُه:

---

[١] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٣٣/٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٩٢/٢.

[٢] ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٠٣/٢.

[٣] غاية الأمل ٣٢٤/١.

[٤] غاية الأمل ٤١٢/١

[٥] المقاصد الشافية ٤٥٥/٢.

يتَزاعَمان مَعْناهُ: يتَداعيان شَيئًا فيَخْتلفان فيه فَيزْعُم أَحَدهُما شيئًا والآخرُ شيئًا بخلافه، ولا يكادُ يُقال الزعْمُ إلا في خِلافٍ أو أمْرٍ غير مَوْثوق بِهِ؛ ولذلك قِيلَ: زَعَمُوا مَطِيَّةُ الكَذِب.." [١] ويظهر من الحديث أن أحدهما كاذب لا محالة؛ إذ لا يختلفان وكلاهما محق، بل لا بد من كذب أحدهما؛ لذلك جاءت صيغة (يتزاعمان)، والذي يدل عليه فعل النبي أيوب ـ عليه السلام ـ إذ يكفر عنهما مخافة الإثم.

المسألة العاشرة ـ الحال الجامدة تؤَوَّل بالمشتق:

قال ابن بَزِيزَةَ:" وقوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: "وأحيانا يتمثل لي الملك رجلًا"[٢] يحتمل وجهين: الحال، بمعنى (مريبًا)، والتمييز"[٣].

استشهد ابن بَزِيزَةَ ـ رحمه الله ـ بهذا الحديث الشريف على جواز مجيء الحال جامدة، ومع ذلك تُؤَوَّل بمشتق؛ فقد أَوَّل (رجلا) بقوله: (مريبًا).

والأصل في الحال أن تكون مشتقَّة، فإن جاءت جامدة تأولوا فيها معنى يهيئها أن تكون حالًا؛ يقول هشام الوقشي: "وقوله: (يتمثل لي الملك رجلا) نصب على الحال"[٤].

وذكر السهيلي[٥] أن الحال قد تجيء غير مشتقة ولكنها في المعنى كالمشتق، وذكر الحديث، وتأول (رجلًا)؛ أي: يتحول عن حال إلى حال، ويرجع متصورًا في صورة الرجال.

وما ذكره ابن بَزِيزَةَ من توجيه النصب على التمييز، ذكره الدماميني بعده؛ إذ قال:" وقوله ـ عليه السلام ـ: "وأحيانا يتمثل لي الملك رجلا" قال جماعة من الشارحين:

---

[١] غريب الحديث ١/٥٣٥.

[٢] رواه البخاري: (كتاب بدء الوحي / باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ برقم: ٢).

[٣] غاية الأمل ١/٤١٢

[٤] غاية الأمل ١/٤١٢

[٥] غاية الأمل ١/٤١٢

(رجلا) تمييز. قلت: والظاهر أنهم أرادوا: تمييز النسبة، لا تمييز المفرد؛ إذ الملك لا إبهام فيه"[١].

وما ذكره ابن بَزِيزَةَ من توجيه (رجلًا) على الحالية أو التمييز فقط، ليس على الحصر في الإعراب، فقد ذكر الكرماني وجهين آخرين.

يقول: "و(رجلًا) منصوب إما على المصدرية؛ أي: يتمثل تَمَثُّلَ رجلٍ. وإما بالمفعولية إن ضُمِّنَ (تَمَثَّلَ) معنى (اتَّخَذَ)؛ أي: اتخذ المَلَكُ رجلًا مثالًا. وإما الحالية؛ فإن قلت: الحال لا بد أن يكون دالًّا على الهيئة والرجل ليس بهيئة؛ قلت: معناه على هيئة رجل، فإن قلت: ليس التمثيل في حال هيئة الرجل، ومن شرط الحال أن يكون حالا عند صدور الفعل؛ قلت: يكون حالًا مقدرة، وذلك كثير. وإما بالتمييز" [٢].

المسألة الحادية عشرة ـ وجه النصب في: (يا ليتني فيها جَذَعًا):

قال ابن بَزِيزَةَ: "وكذلك منهم من ينصب بـ(ليت) أيضًا الاسمين، وحكاه الفراء وغيره، وفي صحيح البخاري من كلام ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العُزَّى ابن عمّ خديجة: "يا ليتني فيها جَذَعًا" [٣] ويروى: جَذَعٌ ، رُوِّيَناه عن شيوخنا بالوجهين من طريق الأصيلي وأبي ذر، فخرجه بعضهم على نصب الاسمين بها، وبعضهم على حذف الخبر، وبعضهم على حذف (كان)، وبه يبطل احتجاج الفراء بقوله: يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا [٤] " [٥].

ذكر ابن بَزِيزَةَ هذا الحديث في معرض كلامه عن الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وذكر هذا الشاهد.

---

[١] غاية الأمل ٤١٢/١

[٢] الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري ٢٧/١.

[٣] رواه البخاري: (كتاب بدء الوحي / باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ، برقم:٣)، ومسلم: (كتاب الإيمان / باب الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، برقم: ١٦٠).

[٤] البيت من الرجز، الكتاب ١/ ١٤٢، الأصول في النحو ١٤٨/١، شرح الأشموني ٢٩٥/١.

[٥] غاية الأمل ٤١٤/١.

ورواية الأصيلي وابن ماهان: (جذعٌ) بالرفع لا إشكال فيها؛ لأن (جذعٌ: خبر ليت)، لكن الخلاف في رواية النصب التي ذكر الشارح فيها الأوجه الآتية:

الوجه الأول: ليت عند االفراء[١] تنصب اسمين؛ تشبيها لها بفعل التمني.

الوجه الثاني: وهو حذف (كان)، وهو رأي الكسائي[٢] الذي يقدر (كان) لكثرة استعمالها مع (ليت)؛ مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿ يٰلَيتَنِي كنتُ تُرابًا﴾[٣].

الوجه الثالث: على حذف الخبر، وإعراب(جذعًا) حالا، وهو رأي البصريين[٤].

وما ذكره الشارح من توجيه النصب سبقه إليه ابن السراج، يقول: "ويقولون: (ليت) تنصب الأسماء والأفعال، أي: الأخبار؛ نحو: ليت زيدًا قائمًا، وقال الكسائي: أضمرت: (كان) إذا قلت: ليت زيدًا قائمًا؛ فالتقدير عند الكسائي: ليت زيدًا كان قائمًا، بإضمار (كان)؛ لأنها تستعمل هنا كثيرًا، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ ﴾[٥]، و﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾[٦]. أما الفراء: فأجاز نصب الاسمين جميعا بأن قال: ليت زيدًا قائمًا. على معنى (تمنيت) فكأنه قال: أتمنى زيدًا قائمًا، أو تمنيت زيدًا قائمًا، كأنه يلمح الفعل الذي ناب عنه الحرف" [٧].

ومجمل الكلام في رواية النصب عند شراح الحديث يظهر فيما يلي[٨]:

---

[١] ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٤١٠.

[٢] ينظر: المقتضب ٣/٢٨٣، شرح التسهيل ٢/١٥٩.

[٣] سورة النبا الآية ٤٠.

[٤] الأصول ١/٢٥٨، وشرح المفصل؛ لابن يعيش ٨/ ٦٤.

[٥] سورة الحاقة الآية ٢٧.

[٦] سورة النساء الآية ٧٣.

[٧] الأصول ١/٢٤٨.

[٨] ينظر: فتح الباري لابن حجر ١/ ٢٦ ، الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري ١٠/ ٤٦٧، عقود الزبرجد ٣/ ١٩٤، المعلم بفوائد مسلم ١/ ٣٢٧، إكمال المعلم بفوائد مسلم ١/ ٤٨٨، مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٢/ ٥٨٥، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري ٢٤/ ٩٦.

الوجه الأول: حال، والخبر مضمر أي: فأنصرك أو يا ليتني فيها حَيٌّ أو موجودٌ في حال نُبوَّتك؛ يعني: أيام مبعثك في حال فتوة كالجذع. أو منصوب عَلَى الحال وخبر (ليت) قوله: فيها، والتقدير: ليتني كائن فيها؛ أي: مدة الحياة في هذا الحال شبيبة وصحة وقوة لنصرتك..، ورجح هذا القاضي عياض، وقال: إنه الظاهر، وقال النووي: إنه الصحيح الذي اختاره المحققون.

والوجه الثاني: يصح أن يكون (جَذَعًا) منصوبًا على أنه خبر (كان) المحذوفة. والتقدير: يا ليتني أكون فيها جذعًا. ومنهم من ينصبه بفعل محذوف؛ أي: جُعلتُ فيها جَذَعًا.

والوجه الثالث: مذهب من ينصب بليت الجزءين من العرب فيُعمِل (ليت) معمَل ظَنَّ، فيقول: ليت زيدًا شاخصًا؛ كما تقول: ظننت زيدًا شاخصًا. وذلك على لغة من ينصب الخبرين بحرف التشبيه؛ كقوله: إن حُرّاسَنا أُسْدًا، أو أن تكون (ليت) عمِلت عمَلَ (تمنَّيت) فنصبت اسمين، كما قال الكوفيون.

والذي أُراه ما ذهب إليه أبو البقاء العكبري؛ إذ قال:"" يَا لَيْتَنِي فِيهَا جذعا "كَذَا وَقع فِي هَذِه الرِّوَايَة وَالْوَجْه جذع؛ لِأَنَّهُ خبر لَيْت. ويضعف أَن يكون " فِيهَا " الْخَبَر لقلَّة فَائِدَته. وللنصب فِيهَا وَجه، وَذَلِكَ أَن يَجْعَل " فِيهَا " [الْخَبَر] وجذعا حَال، وَتَكون الْفَائِدَة [حَاصِلَة] من الْحَال"[1].

المسألة الثانية عشرة ـ الخلاف في مجيء التمييز معرفة:

قال ابن بَزِيزَةَ: "هذه المسألة قد اختلف فيها النحويون، فقاعدة مذهب البصريين أنه لا يكون إلا نكرة، وأجاز الكوفيون كونه معرفة، واختلفوا: فمنهم من أجازه في كل التمييزات، ومنهم من أجازه فيما انتصب بعد الصفة المشبهة ونحوها فقط. وإنما لزم التنكير عندنا من حيث كان ضربًا من الحال في أنه مبني، وقد ورد معرفة كثيرًا في الكتاب وفي السنة، وفي الشعر، ومما

[1] إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، لأبي البقاء العكبري، ص ١٩٩.

استشهد الكوفيون به قوله ـ تعالى ـ:﴿ إلا مَن سَفِهَ نَفْسَه﴾(١) و﴿ بَطِرت مَعيشَتها ﴾(٢)، وفي الحديث:" أن امْرَأَةً كانت تُهْرَاقُ الدِّماءَ"(٣))، وكله مُتأوَّل عند البصريين، منصوب على التشبيه بالمفعول"(٤).

يرى البصريون أن الأصل في التمييز أن يكون نكرة، وإذا سمع منه ما هو معرفة أُوِّل بالنكرة، والكوفيون يجيزون كونه معرفةً بلا تأويلٍ، واختار ابنُ بَرِيزَةَ رأي البصريين وعلل له؛ إذ قال في النص السابق:" وإنما لزم التنكير عندنا من حيث كان ضربًا من الحال في أنه مبني"، وهو بذلك تابع لأئمة البصريين؛ كسيبويه (٥)، والأخفش(٦) والزجاج(٧) وغيرهم.

يقول الزجاج: "إن معنى التمييز لا يحتمل التعريف؛ لأن التمييز إنما هو واحد يدل على جنس أو خلة تخلص من خلال، فإذا عرفه صار مقصودًا قصده، وهذا لم يقله أحد ممن تقدم من النحويين"(٨).

واشترط ابن يعيش(٩) النكرة في التمييز.

---

(١) سورة البقرة :١٢٩.

(٢) سورة القصص: ٥٨.

(٣) رواه أحمد في المسند: (برقم: ٢٦٥١٠، وأبو داود في السنن: (برقم: ٢٧٤، ٢٧٥)

(٤) غاية الأمل ٢/٢٢٤،٢٢٥.

(٥) ينظر: الكتاب ١/ ٢٠٥.

(٦) ينظر: معاني القرآن ١/١٥٧.

(٧) معاني القرآن ١/٢١٠.

(٨) السابق نفسه.

(٩) ينظر: شرح المفصل ٢/٣٦،٣٧.

وذهب الكسائي إلى جواز مجيء المميز معرفة عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾(١) قائلًا:(٢) المعنى إلا من سفه في نفسه، ووافقه الفراء(٣) وابن الطراوة (٤).

والباحثة تميل إلى رأي البصريين؛ للعلة التي ذكرها الزجاج في النص السابق، وكذلك لما ذكره ابن بَزِيزَةَ.

المسألة الثالثة عشرة ـ استعمال ضمير مفرد الغائب لجمع الإناث بعد أفعل التفضيل:

قال ابن بَزِيزَةَ: "... وربما جاء[أي: ضمير المفرد الغائب المذكر] كضمير الواحدة، وفي حديث النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ:"خير النساء صَوَالحُ نساء قريش، أَحْنَاه على وَلَدٍ، وأَرْعَاهُ على زوج في ذات يده"(٥)"(٦).

استشهد ابن بَزِيزَةَ بهذا الحديث على أن من العرب من يجعل الضمير الذي للمفرد الغائب المذكر لجمع الإناث عند وقوعه بعد أفعل التفضيل.

ويرى ابن مالك أن استعمال ضمير المفرد الغائب لجمع الإناث كثيرٌ؛ يقول:" ويأتي ضميرُ الغائبين كضمير الغائبة كثيرا لتأوُّلِهم بجماعة، وكضمير الغائب قليلا لتأولهم بواحد يُفْهِم الجمعَ أو لسَدِّ واحد مَسَدَّهم، ويُعاملُ بذلك ضميرُ الاثنين وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل كثيرًا، ودونه قليلًا... ومثال ذلك في ضمير الإناث:" خير النساء صوالح نساء قريش، أحناه على

---

(١) سورة البقرة: ١٢٩.

(٢) معاني القرآن ص٧٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن١/٧٩.

(٤) ينظر: الإنصاف ١/٢٥٧،٢٥٨.

(٥) رواه البخاري: (كتاب أحاديث الأنبياء / باب قوله ـ تعالى ـ:" وإذ قالت الملائكة يا مريم إن الله يبشرك بكلمة منه اسمه". المسيح عيسى ابن مريم، برقم: ٣٢٥١، وأيضا رواه برقم: ٤٧٩٤، ٥٠٥٠).

(٦) غاية الأمل ١/١٩١.

ولد في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يده"؛ كأنه قال: أحق هذا الضرب، أو أحنى من ذكرت. فهذا بعد أفعل التفضيل وهو كثير"[١].

وقول ابن مالك "وهو كثير" لا يقره أبو حيان، بل يرى ما زعمه ابن مالك من الكثرة غير سديد؛ إذ يقول: "وأما دعواه الكثرة بوجود بيت أو بيتين فغير سديد، وأين كثرة هذا وهو لم يذكر منه إلا هذا الأثر؟ مع أنه يحتمل ألا يكون لفظ الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ إذ جوزوا النقل بالمعنى، ويحتمل أن يكون من تحريف الأعاجم الرواة، وقد ذكر أن قولهم: "هو أنبل الفتيان وأجمله" لا يقاس عليه، فلو كان كثيرًا كما زعم المصنف لقاس عليه"[٢].

وقد وافق ناظرُ الجيش [٣] ابنَ مالك في الاحتجاج بالحديث، وفي توجيه الحديث، لكنه لم يذكر شواهد إضافية تعزز الكثرة التي قال بها ابن مالك، وكذلك فعل الدماميني[٤].

والذي أراه ما يفهم من ظاهر كلام ابن بَرِيزَةَ "وربما جاء" أي استعمله العرب وهو خارج عن الأصل لا ما صرح به ابن مالك بورود هذا النوع من الاستعمال كثيرًا عند العرب؛ لأنه لم يرد الاستشهاد ـ على حد ما وقفت عليه ـ سوى ما جاء في نص هذا الحديث الشريف وحده.

المسألة الرابعة عشرة ـ مجيء الصفة لغرض التوكيد:

قال ابن بَرِيزَةَ : "وأما قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: "ابن لبون ذكر" [٥]، فيحتمل وجهين: التخصيص، والتوكيد، وهو أكثر. وورود هذه الصفات لمحض التوكيد كثير" [٦] .

---

[١] غاية الأمل ٤١٢/١

[٢] غاية الأمل ٤١٢/١

[٣] غاية الأمل ٤١٢/١

[٤] غاية الأمل ٤١٢/١

[٥] رواه أحمد في المسند : (برقم : ٧٢) ، وأبو داود في السنن : (برقم : ١٥٦٧).

[٦] غاية الأمل ٢١٦/١.

هذا الحديث شاهد على مجيء الصفة لغرض التوكيد والتخصيص وهي أغراض بلاغية تستفاد من التركيب والسياق، فقوله (ابن) موصوف (ذكر) صفة، ومعلوم أن الابن لا يكون إلاّ ذكرًا؛ لذلك فقد أفادت الصفة هنا التوكيد.

يقول البغوي: "فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِنْتَ مَخَاضٍ، فَابْنُ لَبُون ذَكَر»، وَمَعْلُومٌ أَنَّ ابْنَ اللَّبُونِ لَا يَكُونُ إلا ذَكَرًا..". (١)

المسألة الخامسة عشرة ـ جواز حذف الصفة للعلم بها:

قال ابن بَزِيزَةَ في باب الإعراب: "قولنا: إعراب الأسماء رفع. المراد التقييد، وحذفت الصَّفَةَ للعلم بها، وهو كثير، ويُمكن أن تكون اللام عَهْدِيَّةٌ، ومِنْ حَذف الصفة قوله ـ تعالى ـ:﴿ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ (٢)، والمراد: الناجينَ مَعَكَ، أو من المؤمنين بك، وقد قيل إنه كان ربيبه. وفي صحيح البخاري:" إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين"(٣) أراد (قوم كفار)، وهو في صحيح الحديثِ كثيرٌ"(٤).

استدل ابن بَزِيزَةَ بهذا الحديث على حذف الصفة للعلم بها، (٥) وتقديره الصفة المحذوفة بلفظ (كفار) معلوم من سياق الحديث؛ إذ قيل في معرض فتح خيبر بعد خيانة يهود خيبر وكفرهم. والحق أن الحذف سمة من سمات العربية؛ بل إنه من شجاعتها؛ فقد عقد ابن جني بابًا بعنوان: "باب في شجاعة العربية [ثم قال]: اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف، والزيادة، والتقديم، والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف.[ثم قال]: قد حذفت العرب الجملة، والمفرد،

(١) شرح السنة للبغوي ٢٢٢/٧.

(٢) سورة هود الآية (٤٠).

(٣) رواه البخاري: (كتاب الصلاة / باب ما يذكر في الفخذ، برقم: ٣٦٤).

(٤) غاية الأمل ١٠٨/١.

(٥) ينظر: الخصائص ٣٧٢/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٢٤، مغني اللبيب ص٨١٨.

والحرف، والحركة، وليس شيءٌ من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته" [١]

المسألة السادسة عشرة ـ توكيد الجمل بعضها ببعض:

قال ابن بَزِيزَةَ : " وقد جَاءَ[أي: التوكيد اللفظي] في الجمل كثيرًا في قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ "فذالكم الرباط، فذالكم الرباط، فذالكم الرباط " [٢]، وفي قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: " فهي خداج، هي خداج، هي خداج [٣]" [٤].

هذا الحديث شاهد على توكيد الجمل بعضها ببعض توكيدا لفظيًّا، وقد جاء به ابن بَزِيزَةَ في معرض حديثه عن التوكيد اللفظي، وأتى بالمثالين: فذلكم الرباط، فهي خداج، وهو من قبيل توكيد الجمل بعضها ببعض، حيث أعاد لفظ الجملة الاسمية بتمامها.

يقول ابن يعيش: "والتأكيد على ضربَين: لفظي ومَعْنوي، فاللفظيُّ يكون بتكريرِ اللفظ، وذلك نحو قولك: "ضربت زيدًا زيدًا"، فهذا تأكيدٌ لـ "زيدٍ" وحدَه بإعادةِ لفظه، وضربت زيدًا ضربت زيدًا"، فهذا تأكيدُ الجملة بأسّرها، كما أكدتَ المفردَ.. ومنه قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: "فهي خِداجٌ فهي خِداجٌ" [٥]

---

[١] غاية الأمل ٤١٢/١

[٢] رواه مسلم: (كتاب الطهارة / باب فضل إسباغ الوضوء على المكاره ، برقم:٢٥١).

[٣] رواه مسلم: (كتاب الصلاة / باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ، برقم:٣٩٥).

[٤] غاية الأمل ٢٦٢/١.

[٥] شرح المفصل ٢١٩/٢.

المسألة السابعة عشرة ـ من أنواع البدل بدل البداء:

قال ابن بَزِيزَةَ:" قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ:" إن المصلي ليصلي الصلاة ومَا يُكتب له نصفها ثلثها"[١] ... إلى آخره: أنواع الإبدال كلها ها هنا ـ ما عدا البداء ـ متعذرة، وتقدير حرف العطف مفسد للمعنى، فهذا من أدل دليل على ثبوت هذا القسم من أقسام البدل"[٢].

أورد ابن بَزِيزَةَ الحديث للاستشهاد به على إثبات أن بدل البداء من أقسام البدل؛ وهو: ما يذكر متبوعه بقصد[٣] ؛ ففي الحديث أخبر أنه لا يصليها وما كتب له نصفها ثم أضرب عنه وأخبر أنه قد يصليها وما كتب له ثلثها، وهكذا ... [٤] وقد استشهد بهذا الحديث على هذا النوع من البدل أيضا ابن عصفور،[٥] وابن مالك، [٦] والمرادي،(٧) والسيوطي [٨].

ويُعَدُّ هذا الحديث النبوي الشريف عمدة في الاستشهاد على هذا النوع من البدل.

المسألة الثامنة عشرة ـ حكم الإغراء بالغائب:

قال ابن بَزِيزَةَ:" هل يُغْرَى بالغائب أو لا ؟ ففيه خلاف: فالجمهور على أنه لا يجوز. وقد أجازه بعض النحويين واستشهدوا عليه بقول العرب: عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي، وبقول النبي ـ صلى الله

---

[١] غاية الأمل ٤١٢/١

[٢] غاية الأمل ٤١٢/١

[٣] غاية الأمل ٤١٢/١

[٤] غاية الأمل ٤١٢/١

[٥] غاية الأمل ٤١٢/١

[٦] غاية الأمل ٤١٢/١

[٧] ينظر: توضيح المقاصد ٢٥١/٣.

[٨] غاية الأمل ٤١٢/١

عليه وسلم ـ:" فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ"[١] الحديث، وهو ثابت في الصحيح. وقد تكلم القاضي أبو الفضل عياض في إكمال العلم في هذه المسألة؛ فأحسن"[٢].

وملخص ما ذكره القاضي عياض: أنه لا يجوز إغراء الغائب، وإنما يغرى الحاضر والشاهد فقط، وأَوَّلَ "فعليه بالصوم" بأن الأمر للمخاطب والهاء في (عليه) ليست للغائب، وإنما هي لمن خاطبه من الحاضرين وهو كثير في القرآن الكريم؛ منه قوله ـ تعالى ـ:﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾[٣] ومن قال: (عليه رجلًا ليسني) إنه من إغراء الغائب؛ فشاذ[٤].

وقال الأنباري:" وأما قول بعض العرب:" عليه رجلًا ليسني" فلا يقاس عليه؛ لأنه كالمثل"[٥].

وأجازه ابن عقيل[٦] في الحديث؛ لكونه مخاطبًا في المعنى.

وقال الصبان[٧]: "ولا يكون الإغراء إلا للمخاطب، وقيل جاء قليلًا للغائب؛ نحو:" فعليه بالصوم".

وترى الباحثة ما ذهب إليه الجمهور من أن الإغراء لا يكون إلا للمخاطب؛ لأنه المنوط بذلك، وأما المتكلم والغائب فيكون ذلك لغرض بلاغي حسب السياق.

المسألة التاسعة عشرة ـ جزم المضارع بـ (لن):

---

[١] غاية الأمل ٤١٢/١

[٢] غاية الأمل ٤١٢/١

[٣] غاية الأمل ٤١٢/١

[٤] غاية الأمل ٤١٢/١

[٥] غاية الأمل ٤١٢/١

[٦] غاية الأمل ٤١٢/١

[٧] غاية الأمل ٤١٢/١

قال ابن بَزِيزَةَ:" وقد حكى اللَّحْيَانِي أَنَّ مِنَ العرب من يَجْزِمُ بـ (لن)، وعليه ما وقع في حديث النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ حين جاءه الملكان وهو يلعب مع الصبيان، فشقا بطنه (الحديث الصحيح)، وفيه: "إِنَّكَ لَنْ تُرَعْ" (١) (٢)

مجيء (لن) جازمة لغة لبعض العرب كما ذكر ابن بَزِيزَةَ وما ذكره أشار إليه أبو جعفر النحاس قبله وهو ينقل عن أبي عبيدة قوله: "من العرب من يجزم بـ(لن) كما يجزم بـ(لم)" (٣).

وابن الأنباري حكم على ذلك بالشذوذ، إذ يقول: "... ألا ترى أن اللحياني حكى أن من العرب من يجزم بلن وينصب بلم، إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها" (٤)

وقد قال العلامة ابن مالك ـ رحمه الله ـ: "وفي "لنْ تُرَعْ لن تُرَعْ" إشكال ظاهر؛ لأن "لن" يجب انتصاب الفعل بها. وقد وليها في هذا الكلام بصورة المجزوم؛ والوجه فيه أن يكون سكن عين" تراعْ" الموقَف، ثم شبهه بسكون الجزم؛ فحذف الألف قبله كما تحذف قبل سكون المجزوم، ثم أجرى الوصل مُجْرَى الوقف... ويجوز أن يكون السكون سكون جزم على لغة من يجزمْ بـ "لن" وهى لغة سماها الكسائي"(٥).

وقد جعل ابن هشام هذه المسألة من باب التقارض بين اللفظين؛ إذ قال في آخر المغني(٦):" القاعدة الحادية عشرة: من مُلَحِ كلامهم تقارُضُ اللّفظين في الأحكام. ويقصد ابن هشام هنا أن بعض الألفاظ قد يقترض حكم لفظ آخر فيؤدي دوره ووظيفته، أي أن يستعير كل واحد

(١) غاية الأمل ٤١٢/١
(٢) غاية الأمل ٤١٢/١
(٣) غاية الأمل ٤١٢/١
(٤) غاية الأمل ٤١٢/١
(٥) غاية الأمل ٤١٢/١
(٦) غاية الأمل ٤١٢/١

من اللفظين من الآخر حكمًا هو أخص به، وذكر أمثلة لذلك، منها: "وإعطاء "لن" حكم " لم" في الجزم، كقوله[١]:

لَنْ يخِبِ الآنَ مِنْ رَجَائكَ مَنْ حَرْ ... رَكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الحَلَقَه

والرواية بكسر الباء" .

وقد ذكر عبد القادر البغدادي أن الياء التي هي عين الفعل حُذفت بسبب جزم الباء؛ فقال: "على أنَّ (لن) فيه أيضًا جازمة بدليل حذف (الياء) التي هي عين الفعل لالتقاء الساكنين، وأما كسر الآخر، فهو عارض لالتقاء الساكنين، ولو كانت ناصبة، لقيل: لن يخيب بإثبات الياء وفتح الآخر" [٢].

وذكر ابن هشام أمثلة كثيرة لتقارض الأحكام منها المثال السابق، وملخص كلام ابن هشام عن هذه المسألة أنه قد يَقترض لفظٌ حكم لفظٍ آخر والعكس، كاقتراض (لن) وظيفة الجزم التي لـ (لم) حيث اقترضتها (لن) فجزمت الفعل بعدها.

ومنهم من يرى أن (لن) بمعنى (لا) أو (لم). ودعوى مشابهة (لن) لـ (لا) لا دليل عليه؛ لأن (لن) حرف غير مركب يفيد النفي، وتشبيه (لن) بـ (لم) بعيد؛ إذ إن (لن) وضعت ناصبة و(لم) جازمة، فكيف تقاس على ما يناقض عملها؟[٣].

وأقول إن القول بأن الجزم بـ(لن) لغة بعض العرب يبعدنا عن التكلف في التقدير والتأويل، ثم يقال إنها لغة قليلة تخالف المستعمَل المشهور.

المسألة العشرون ـ حذف نون الرفع من الأمثلة الخمسة:

[١] غاية الأمل ٤١٢/١

[٢] غاية الأمل ٤١٢/١

[٣] غاية الأمل ٤١٢/١

قال ابن بَزِيزَةَ:" وقد حذفت هذه النون التي هي علامة الرفع في سعة الكلام من غير ضرورة، ومنه في صحيح مسلم في حديث قتلى بدر:" كَيْفَ يَسْمَعُوا، وأَنَّى يُجيبوا وقد جَيَّفُوا!) [(١)].

وقد استشهد ابن بَزِيزَةَ بالحديث على جواز حذف نون الرفع في فصيح الكلام وبه قال ابن مالك [(٢)]، والسيوطي [(٣)]، وأجازا حذفها نثرًا ونظمًا.

قال العلامة ابن مالك ـ رحمه الله ـ:" نون الرفع قد تحذف دون سبب ... فإن نون الرفع نائبة عن الضمة، وقد حذفت الضمة تخفيفًا في الفعل نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ إِنَّ اللهَ يأمرُكم ﴾ [(٤)] و﴿ ومَا يُشعرُكم ﴾ [(٥)] في قراءة للسوسي[(٦)].) [(٧)]فحذف النون النائبة عنها تخفيفا أولى" وهذا تعليل مقنع وقياس بديع من العلامة ابن مالك ـ رحمه الله ـ!

المسألة الحادية والعشرون ـ لغة (أكلوني البراغيث):

قال ابن بَزِيزَةَ:" وإن كان[أي: الفاعل] مثنى أو مجموعًا فللعرب فيه مذهبان:

منهم من يلحقه علامة التثنية والجمع مقدمًا كما يلحقه مؤخرًا، ومنهم من لا يلحقه ذلك وهو الأكثر، وقد جاء على اللغة الأولى قوله ـ تعالى ـ:﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[(٨)] وقال ـ

---

(١) غاية الأمل ٤١٢/١

(٢) غاية الأمل ٤١٢/١

(٣) غاية الأمل ٤١٢/١

(٤) البقرة: من الآية ٦٧، والقراءة في الآيتين شاذة لمسلمة بن محارب [ينظر: شواذ ابن خالويه، ص١٤].

(٥) سورة الأنعام من الآية ١٠٩.

(٦) هو صالح بن زياد بن عبد الله إسماعيل السوسي، ويكنى أبا شعيب، توفي سنة ٢٦١هـ، وقد قارب التسعين، كان مقرئًا ضابطًا، محررًا ثقة، من أجلّ أصحاب اليزيدي وأكبرهم، أخذ قراءة أبي عمرو عَرْضًا وسماعًا عن أبي محمد اليزيدي، وقرأ على حفص قراءة عاصم [ينظر: غاية النهاية ٣٣٢/١].

(٧) غاية الأمل ٤١٢/١

(٨) سورة الأنبياءالآية ٣. أكثر النحاة يأبون هذا من إظهار الضمير ويتأولون هذا ومثله ، ويجعلون الاسم بعده بدلا من الضمير ولا يرفعونه بالفعل كأنه لما قال : وَأَسَرُّوا قال: من هم ؟ قال : الَّذِينَ ظَلَمُوا. ينظر : إكمال المعلم ٥٩٨/٢

تعالى ـ:﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾[١]، وقال ـ صلى الله عليه وسلم ـ:" يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"[٢]"[٣].

تابع ابنُ بَزِيزَةَ سيبويه [٤] ومن وافقه من النحاة [٥]، فأجاز أن يلحق عامل الفاعل علامة للتثنية أو الجمع وهي لغة (أكلوني البراغيث)، وعدها لغة قليلة، واحتج بالحديث المذكور، وقال: إن الأكثر ألا تلحق الفعل علامة.

قال سيبويه ـ رحمه الله ـ: "واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك وضربابي أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في قالت فلانة، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة"[٦]. وسماها ابن مالك[٧] لغة: "يتعاقبون فيكم ملائكة".

وتبع ابن بَزِيزَةَ في جعل هذه اللغة من القليل أبو حيان [٨]، والمرادي [٩]، وابن هشام [١٠]والسيوطي [١١]قال المرادي: "وحمل بعضهم على هذه اللغة قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى﴾ وقلت: ولا ينبغي ذلك؛ لأن هذه اللغة ضعيفة، فلا يحمل القرآن إلا على اللغات الفصيحة " [١٢]

---

[١] غاية الأمل ٤١٢/١
[٢] غاية الأمل ٤١٢/١
[٣] غاية الأمل ٤١٢/١
[٤] غاية الأمل ٤١٢/١
[٥] غاية الأمل ٤١٢/١
[٦] غاية الأمل ٤١٢/١
[٧] غاية الأمل ٤١٢/١
[٨] غاية الأمل ٤١٢/١
[٩] غاية الأمل ٤١٢/١
[١٠] غاية الأمل ٤١٢/١
[١١] غاية الأمل ٤١٢/١
[١٢] غاية الأمل ٤١٢/١

ويقول ابن هشام :

"وقد حمل على هذه اللغة آيات من التنزيل العظيم منها قوله سبحانه: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ والأجود تخريجها على غير ذلك وأحسن الوجوه فيها إعراب ﴿ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ مبتدأ ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى ﴾ خبرا" (٨)

وهذا ما تتبعه الباحثة أيضًا؛ إذ ما ورد في الفصيح الغالب عدم تثنية الفعل وجمعه حين إسناده إلى الفعل المثنى والمجموع.

المسألة الثانية والعشرون ـ دخول لام الأمر على فعل المخاطب:

قال ابن بَرِيزَةَ:"كما استعمَلَتْ اللام فيه [أي: في الفعل] في المخاطب قراءةُ من قرأ:" فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا") (١).

ومن كلام النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في بعض المغازي: "لتأخذوا مصافَّكم"(٢)"(٣).

جاء ابن بَرِيزَةَ بحديث "لتأخذوا مصافكم" بعد قراءة "فبذلك فلتفرحوا" (٤) بتاء الخطاب، وهو وقوع لام الأمر في المخاطب المبني للفاعل، ولم يعرض آراء النحاة أو يذكر رأيه.

وإمام الكوفيين الكسائي ـ رحمه الله ـ يَعيب هذه اللغة لقلتها ونعَتَها الأخفشُ بالرديئة.

نقل الفراء (٥) عن الكسائي أنه كان يعيب قولهم: "فلتفرحوا" لأنه وجده قليلًا؛ فجعله عيبًا.

---

(١) غاية الأمل ٤١٢/١

(٢) غاية الأمل ٤١٢/١

(٣) غاية الأمل ٤١٢/١

(٤) غاية الأمل ٤١٢/١

(٥) ينظر: معاني القرآن ٤٧٠/١.

وقال الأخفش: "وقال بعضهم " فلتفرحوا" وهي لغة رديئة؛ لأن هذه اللام إنما تدخل في الموضع الذي لا يقدر فيه على (أفعل)؛ يقولون: (ليقل زيد) لأنك لا تقدر على (أفعل) ولا تدخل اللام إذا كلمت الرجل فقلت (قل) ولم تحتج إلى اللام"[١].

وقد ذهب ابن مالك [٢]، وابن هشام [٣]، والسيوطي [٤] إلى أنه قد جاء ـ في غير الكثير ـ دخول هذه اللام على الفعل المضارع الموضوع للفاعل المخاطب.

وقال أبو حيان: إنها لغة رديئة قليلة[٥].

ومن الجدير أن يذكر أن عدم كثرة مثل هذا الاستعمال للام الأمر لا يدل على منعه بل هو من الفصيح المجاز الاستعمال ؛ لورود القراءة في الآية الكريمة ثم الحديث الشريف الذي ذكره ابن بَزِيزَةَ؛ يقول العلامة ابن جني ـ رحمه الله ـ عن قراءة:(فلتَفْرَحوا)؛ يقول: "ومن ذلك قراءة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وعثمان بن عفان، وأُبي بن كعب، والحسن، وأبي رجاء، ومحمد بن سيرين، والأعرج، وأبي جعفر ـ بخلاف ـ والسلمي، وقتادة، والجحدري، وهلال بن يَسَاف، والأعمش ـ بخلاف ـ وعباس بن الفضل، وعمرو بن فائد:" فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا"[٦].

المسألة الثالثة والعشرون ـ المجرور بـ(حتى) هل يدخل فيما قبلها أو لا؟

قال ابن بَزِيزَةَ: "وزعم بعض المتأخرين أن استعمال (حتى) بمعنى (مع) أكثر من استعمال (إلى)، وهو دعوى، وأصلهما معا للغاية وهل يدخل ما بعد الغاية فيما قبلها أو لا؟ فيه ثلاثة مذاهب بين العلماء: فقيل بدخوله مطلقا، وقيل لا يدخل مطلقا، والقول الثالث: التفرقة بين

---

[١] غاية الأمل ٤١٢/١
[٢] غاية الأمل ٤١٢/١
[٣] غاية الأمل ٤١٢/١
[٤] غاية الأمل ٤١٢/١
[٥] غاية الأمل ٤١٢/١
[٦] غاية الأمل ٤١٢/١

أن تكون من جنس ما قبلها؛ فيدخل، أو من غير الجنس؛ فلا يدخل. وبسبب هذا الخلاف نشأ الخلاف بين الفقهاء في وجوب إدخال المرفقين والكعبين في الغُسل، ومن أدل دليل على دخوله قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ:"كل شَيْءٍ بقضاء وقدر، حتى العجز والكيس"

وقال: "ما من شيء كنت لم أره إلا رأيته في مقامي هذا حتى الجنة والنار" فيمن رواه بالخفض"

ذكر ابن بَزِيزَةَ هذين الحديثين للاستدلال على استعمال (حتى) لانتهاء الغاية وأن ما بعدها داخل فيما قبلها، والحديث الأول الذي ذكره قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ:

"كل شَيْءٍ بقضاء وقدر، حتى العجز والكيس" واستدل به على دخول ما بعد حتى فيما قبلها، وهو يوافق ما ذهب إليه أبو الحسن الحوفي؛ إذ قال:" حتى كـ "إلى" لَكِنْ يَفْتَرِقَانِ فِي أَنَّ مَا بَعْدَ حَتَّى يَدْخُل فِي حُكْمِ مَا قَبْلَهَا قَطْعًا؛ كَقَوْلِكَ: قام القوم حتى زيد. فـ "زيد" هَاهُنَا دَخَلَ فِي الْقِيَامِ، وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ فِي: قَامَ الْقَوْمُ إِلَى زَيْدٍ؛ وَلِهَذَا قَالَ سِيبَوَيْهِ: إِنَّ حَتَّى تَجْرِي مَجْرَى (الْوَاوِ وَثُمَّ) فِي التَّشْرِيكِ. وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى دُخُولِ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا قَوْلُهُ ـ صلى الله عليه وسلم ـ:"كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزِ وَالْكَيْسِ"، وَقَوْلِهِ: "أُرِيتُ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الْجَنَّةَ وَالنَّارَ" وبه قال القاضي عياض[1].

والحديث الثاني الذي ذكره ابن بَزِيزَةَ، قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: "ما من شيء كنت لم أره إلا رأيته في مقامي هذا حتى الجنةِ والنارِ"، واستشهد برواية الخفض على ما ذهب إليه. ووجه رواية الخفض: بالعطف على (شيء) أو أن تكون (حتى) جارّة، وتوجد روايتان بالرفع والنصب؛ يقول بدر الدين العيني: " قَوْله" حَتَّى الْجَنَّة وَالنَّار" يجوز فيهمَا الرّفْع على أَن تكون (حَتَّى) ابتدائية وَرفع الْجنَّة على الِابْتِدَاء مَحْذُوف الْخَبَر؛ تَقْدِيره: حَتَّى الْجنَّة مرئية، وَالنَّار عطف عَلَيْهَا. وَيجوز فيهمَا النصب على أَن تكون (حَتَّى) عاطفة على الضَّمِير الْمَنْصُوب فِي (رَأَيْته). وَيجوز الْجَرّ أَيْضا على أَن تكون (حَتَّى) جَارة"[2]. واستشكل بعض شراح الحديث الجر،

---

[1] غاية الأمل ٤١٢/١

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٩٥/٢.

وقالوا بأنه لا وجه له إلا العطف على المجرور المتقدم، وهو ممتنع لما يلزم عليه من زيادة (مِنْ) مع المعرفة والصحيح منعه.[١] وهذا الاستشكال الذي تعاقب شراح الحديث على ذكره، استدركه زكريا الأنصاري عليهم؛ إذ ذَكَرَ الحديث، وقال:[٢] " (حتَّى الجنة والنار) برفعهما: بجعل حتَّى ابتدائيةً؛ أي: حتَّى الجنة والنار مرئيتان، وبنصبهما بجعلها عاطفةً لهما على مفعول رأيته، وبجرِّهما بجعلها جارةً، كما في: أكلت السمكة حتَّى رأسها، فإن قلتَ: الجرُّ ممتنعٌ لما يلزم عليه من زيادة (من) مع المعرفة وهو ممتنع؛ قلتُ: إنما يمتنع حيث لم يقع المجرور تابعًا؛ إذ يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، كما في: رُبَّ شاةٍ وسخلتها". والباحثة تختار ما اختاره ابن بَزِيزَةَ ـ رحمه الله ـ من أن (حتى) لانتهاء الغاية، وأن ما بعدها داخل فيما قبلها.

المسألة الرابعة والعشرون ـ واو العطف لمطلق الجمع من غير ترتيب:

قال ابن بَزِيزَةَ:" والذي عليه المحققون من النحويين والأصوليين والفقهاء في الواو أنها للجمع المطلق من غير ترتيب، إلا أن يقوم على الترتيب دليل من اللفظ أو المعنى، فالرجوع للمقتضى لا للواو ... واحتجاجات الكوفيين معروفة؛ فمنها: احتجاجهم بحديث الخطيب الذي سمعه رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول: "مَنْ يُطع الله ورسوله فقد رَشَدَ، ومن يعصهما فقد ضل"، فقال له النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ:" بئس خطيب القوم أنتَ ، قلْ: مَنْ يُطع الله ورسوله فقد رَشَدَ، ومن يعص الله ورسوله فقد ضل"[٣]. قالوا: ولا فرق بين اللفظ الذي رده إليه واللفظ الذي رده عنه، إلا أن الأول إضمار لا يدل على الترتيب، والواو تدل على

(١) ينظر: إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، القسطلاني (ت ٩٢٣ هـ) ١/ ١٨٤، ٥/ ٣٩٠، قال واستشكل الدماميني الجر بأنه لا وجه له إلا العطف على المجرور المتقدم، وهو ممتنع؛ لما يلزم عليه من زيادة (من) مع المعرفة. والصحيح منعه.

(٢) منحة الباري بشرح صحيح البخاري ١/٣٠٦.

(٣) رواه مسلم : (كتاب الجمعة / باب تخفيف الصلاة والخطبة ، برقم : ٨٧٠) ، سنن أبي داوود٢/٣٢١ الحديث رقم ١٠٩٩، السنن الكبرى للنسائي ٥/ ٢٢٩ الحديث رقم ٥٥٠٥.

الترتيب. وهذا ضعيف من وجوه: الأول: ضعف الخبر. الثاني: أن حصر فوائد الرد فيما قالوه باطل. ولعله رده؛ لأنه وقف على قوله:"ومن يعصهما" فأدخل العاصي تحت حكم الطائع"(١).

يذكر ابن بَزِيزَةَ هذا الحديث مستشهدا به على مسألة هل الواو تفيد الترتيب؟

ويظهر من كلامه أنها لا تفيد الترتيب وهو مذهب جمهور النحاة. يقول سيبويه:" يجوز أن تقول: مررت بزيد وعمرو، والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أن يكون زيدا، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة. فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني"(٢).

وقد ذهب بعض النحاة إلى أن الواو تدل على الترتيب، وممن قال بذلك قطرب، والربعي، وثعلب، وغيرهم (٣)، وهو أيضا مذهب الكوفيين(٤).

والحديث الذي ذكره الشارح مستدركًا على الكوفيين مذهبهم في الاحتجاج به على إفادة الواو الترتيب، وقوله بضعف ما ذهبوا إليه: منها ضعف الخبر، وهذا باطل؛ لأن الخبر صحّ عن الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ كما جاء في صحيح مسلم وغيره من دواوين السنة، وقول الشارح عن فوائد الحديث نناقشه فيما ذهب إليه شراح الحديث: قال تاج الدين السبكي:" ليس اللَّوم للترتيب؛ بل لترك إفراد اسمه؛ أي: اسم "الله" بالتَّعظيم؛ بدليل أن معصيتهما لا ترتيبَ فيها، وكلٌّ منهما مستلزمةٌ للأخرى. كما أن المقام مقام عظة يقتضي التوسع في الكلام؛ فكان المناسب فيه الإفراد تعظيمًا"(٥).

وكلام الشارح حول رد الكوفيين عن اقتضاء الترتيب، ردّ عليه القرافي بقوله: "اسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ مَنْ يَقُولُ الْوَاوُ لِلتَّرْتِيبِ وَلَا دَلِيلَ فِيهِ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ـ صلى الله عليه وسلم ـ أَمَرَهُ بِأَنْ

(١) غاية الأمل ١/٢٤٢-٢٤٤.
(٢) الكتاب ١/ ٤٣٨.
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٨٨٢.
(٤) ينظر: الجنى الداني صـ ١٦٠، مغني اللبيب صـ ٤٦٣.
(٥) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ١/٤٣٥.

يُرَتِّبَ بِالْحَقِيقَةِ الزَّمَانِيَّةِ وَأَنْ يَنْطِقَ بِلَفْظِ اللَّهِ أَوَّلًا ثُمَّ يَذْكُرَ الرَّسُولَ ـ عليه السلام ـ ثَانِيًا؛ فَيَحْصُلُ التَّرْتِيبُ بِالتَّقْدِيمِ الدَّالِّ عَلَى الِاهْتِمَامِ وَالتَّعْظِيمِ، وَقَدْ فَاتَ بِسَبَبِ جَمْعِهِمَا فِي الضَّمِيرِ؛ فَلِذَلِكَ ذَمَّهُ لَا لِأَنَّهُ لَمْ يَنْطِقْ بِالْوَاوِ؛ فَسَقَطَ الِاسْتِدْلَال بِهَذَا الْحَدِيثِ"(١).

المسألة الخامسة والعشرون ـ الجواب بـ(نعم) في محل (بلى):

قال ابن بَزِيزَةَ:" وفي حديث النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أن المهاجرين قالوا: "يا رسول الله، إنَّ الأنصار قَدْ فَضَلُونا، وآوونا وفعلوا بنا؛ فقال: أَلسْتُمْ تَعْرِفُونَ ذلك لهم؟ فقالوا: نعم! قال: فإن ذاك"(٢).

ففيه شاهدان: الجواب بـ (نعم)، وهذا يُضعف قول ابن عباس في الآية أنهم لو قالوا: نعم كَفَرُوا.

الثاني: حذف الخبر"(٣).

أجاز ابن بَزِيزَةَ وقوع (نعم) موقع (بلى) في جواب النفي المقرون بالاستفهام؛ للدلالة على الثبوت، وهو في ذلك تابعٌ لسيبويه(٤) فقد جرى كلامه على استعمال (نعم) بعد (أليس؟) لما كان المراد به التقرير.

و(بلى) حرف جواب، وهي مختصة بالنفي؛ فلا تقع إلا بعد نفي في اللفظ أو في المعنى وقد ورد الجواب بـ (نعم) في الحديث الشريف في الإجابة عن السؤال المبدوء بالنفي؛ مما حدا بابن بَزِيزَةَ إجازته، وتبعه ابن مالك، (٥)والمرادي (٦).

---

(١) أنوار البروق في أنواء الفروق ١١٦/١

(٢) غاية الأمل ٤١٢/١

(٣) غاية الأمل ٤٢٠/١.

(٤) ينظر: الكتاب ١٩/٢.

(٥) غاية الأمل ٤١٢/١

(٦) غاية الأمل ٤١٢/١

قال المرادي عن الحديث:" ويؤول قول الأنصار على أن ذلك لأمن اللبس"؛ لأنه قد علم أنهم يريدون: نعم نعرف لهم ذلك"[١].

والباحثة تختار الجواب بـ(بلى) للدلالة على التقرير؛ لكي لا يلتبس النفي بالإثبات، والحديث الشريف يعد من النادر الذي لا يقاس عليه، أو من باب أمن اللبس؛ كما قال المرادي ـ والله أعلم ـ!

المسألة السادسة والعشرون ـ جواز حذف حرف النداء مع اسم الجنس:

قال ابن بَزِيزَةَ:" واختلفوا في جواز حذفه[أي: حرف النداء] من النكرة المقصودة ... قال سيبويه: ليس بكثير، وقرأنا في الصحيحين من حديث موسى ـ عليه السلام ـ إنما لما اغتسل وضع ثوبه على حَجَرٍ، فَفَرَّ الحجر بثوبه، فرآه بنو إسرائيل عرياناً، وكانوا يَقُولُونَ به أَدْرَةٌ؛ فقال:" ثَوْبِي، حَجَرٌ! ثَوبِي، حَجَرُ!" [٢]"[٣]

احتج ابن بَزِيزَةَ بهذا الحديث على جواز حذف حرف النداء مع اسم الجنس، والبصريون يرون هذا قليلًا لا يُقاس عليه.

والكوفيون يقيسون عليه[٤] وتابعهم ابن بَزِيزَةَ؛ إذ قال:" فالظاهر جوازه على غير استكراه"[٥].

والباحثة تذهب إلى اختيار ابن بَزِيزَةَ والكوفيين؛ لورود الحديث الشريف به، وللفهم من السياق؛ فلا بأس في حذفه.

---

[١] غاية الأمل ٤١٢/١

[٢] غاية الأمل ٤١٢/١

[٣] غاية الأمل ٤١٢/١

[٤] غاية الأمل ٤١٢/١

[٥] غاية الأمل ٤١٢/١

الخاتمة

استشهد ابنُ بَرِيزَةَ بأحاديث نبوية كثيرة مستدلًا بها على قضايا نحوية مختلفة، ومن خلال معالجة هذه الأحاديث ظهر للباحثة مجموعة من النتائج:

- يهتم ابن بَرِيزَةَ بذكر لغات العرب، مع كل موضع لهم فيه استعمال، فيذكر بعض الأحاديث التي تشير إلى بعض لغات العرب، ومنها: حديث قتلى بدر الذي رواه مسلم: "يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ يَسْمَعُوا، وَأَنَّى يُجِيبُوا وَقَدْ جَيَّفُوا؟" (بحذف نون الرفع لغير ضرورة)، قال: وهي لغة صحيحة، وإن كانت قليلة الاستعمال. وحديث شق الصدر، وقول الملكين (إنك لن ترع) قال: وقد حكى اللحياني أن من العرب من يجزم بـ (لن)، وحديث النبي ـ صلى الله عليه وسلم: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار". ويستشهد به النحاة على لغة بعض العرب، وتُسمى لغة (يتعاقبون فيكم) إشارة إلى الحديث الشريف، أو لغة (أكلوني البراغيث) كما ذكر سيبويه. وحديث ورقة بن نوفل: (ليتني فيها جَذَعًا) فمن العرب من ينصب بـ(ليت) الجزءين، وغيرها من الأحاديث التي جاءت في متن البحث.
- يشير ابن بَرِيزَةَ إلى المعاني اللغوية لبعض المصطلحات التي يعالجها بصورة تبين أثر المعنى اللغوي في دلالة المصطلح (النحوي)، كما جاء في صدر كتابه، عن معنى الإعراب، وذكره للحديث (والثيب تعرب عن نفسها) أي: تبين، وارتباطه بالمعنى الاصطلاحي. وما جاء من دلالة (زعم) على الكذب، وذكر فيه حديث نبي الله أيوب: "كنتُ أمر بالرجُلَيْنِ يتزاعمان " فذكر الحديث لبيان معنى لغوي في (زعم).
- يذكر ابن بَرِيزَةَ بعض مسائل الخلاف النحوي مستشهدًا عليها بالحديث الشريف؛ لبيان مواطن الخلاف، ومن ذلك حديث: " قد علمنا إن كُنتَ لمؤمنا".

قال: رويناه بكسر (إنْ) وفتحها، وهو من حجج البصريين. واختلف الشيوخ المتقدمون والمتأخرون في هذه اللام، هل هي لام الابتداء أو اللام الفارقة؟ ويظهر من النص السابق أن ابن بَزِيزَةَ قد اكتفى بالإشارة إلى الخلاف دون أن يعرض لمذاهب القوم أو أن يرجح أحد الرأيين.

- يورد ابن بزيزة بعض الأحاديث المشكلة والتي اختلف النحاة في توجيهها؛ مثل حديث "يا ليتني فيها جذعا" فجاءت (جذع) بالرفع ولا إشكال فيها، أما رواية النصب فتعددت توجيهات النحاة وشراح الحديث على نحو ما سردناه في البحث.

- قد يخرج ابن بَزِيزَةَ عن الباب النحوي الذي يعالجه؛ لبيان قضية طرأت له في أثناء شرحه للباب، وهذا الاستطراد قد يجعل بعض المسائل النحوية تأتي تحت عنوانات لا تندرج تحتها بالأساس، مثل ما جاء تحت باب الإعراب؛ إذ يذكر كلام الزجاجي: قوله (إعراب الأسماء رفع)، ثم يتطرق ابنُ بَزِيزَةَ إلى مسألة حذف الصفة للعلم بها، ويورد الأمثلة، ومنها حديث: " إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ، فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ"؛ أي: بساحة قوم كفار، وهذا الاستطراد؛ جاء نتيجة لبيان أن المقصود هو الأسماء المعرَبة.

- يستشهد ابنُ بَزِيزَةَ بالحديث كثيرًا على القاعدة النحوية الظاهرة، مثل: حديث النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ: فذالكم الرباط، فذالكم الرباط، فذالكم الرباط "، وقوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ:" فهي خداج، هي خداج، هي خداج". ذكر الحديثين للاستشهاد على توكيد الجمل بعضها ببعض.

ومنه حديث (خمس صلوات) والذي سوغ الابتداء بها تخصيصها بالإضافة، وحديث "لقد رأيتنا مع رسول الله" استشهد به على مسألة (اختصاص أفعال القلوب بالجمع بين ضميري الفاعل والمفعول).

- يستشهد ابن بزيزة بالحديث في بيان بعض المسائل النحوية المشكلة، مثل مسألة (ضمير الإناث بعد أفعل التفضيل يجوز فيه الإفراد والتذكير) لأدلة منها: حديث النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ: "خير النساء صَوَالحُ نساء قريش، أَحْنَاه على وَلَدٍ، وأَرْعَاهُ على زوج في ذات يده". متأولين فيه: أحنى هذا الصنف، أو أحنى من ذكرت.

- سعة اطلاع ابن بَزِيزَةَ واستقصائه لبعض المعاني في ثنايا كتابه، منها: ما أورده من كلام النحويين في الألف واللام، فيقول: استقرأت من كلام النحويين أنها تكون لثمانية أنواع – ويذكر الأنواع الثمانية مستدلًا على كل نوع بجملة من الشواهد .

- يستشهد ابن بَزِيزَةَ على بعض المسائل النحوية التي يخالف فيها الكوفيين؛ من ذلك مسألة (هل الواو تفيد الترتيب؟) وأورد حديث الخطيب الذي سمعه رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول: "مَنْ يُطع الله ورسوله فقد رَشَدَ، ومن يعصهما فقد ضل". فقد ضعف ما ذهبوا إليه من أن الواو تفيد الترتيب، خلافًا لجمهور النحاة الذين يقولون: إنها لمطلق الجمع .

- استدرك ابن بَزِيزَةَ على الزجاجي قوله في أنواع البدل، فالزجاجي يذكر أنها أربعة أضرب: بدل الشيء من الشيء (بدل الكل من الكل)، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط، ويذكر ابن بَزِيزَةَ النوع الخامس من أنواع البدل، وهو بدل الإضراب أو البداء، ويورد الحديث " إن المصلي ليصلي الصلاة ومَا يُكتب له نصفها ثلثها ". ثم يقول: وأنواع الأبدال كلها متعذرة ما عدا البداء... فهذا من أدل دليل على ثبوت هذا القسم من أقسام البدل.

- استعمل ابن بَزِيزَةَ مصطلحات البصريين والكوفيين على حد سواء، وإن كان يميل للبصريين في مذهبه النحوي، فنجده يكثر من استعماله مصطلح (الصفة)

كالبصريين، كما يستعمل مصطلح (الخفض) كالكوفيين. كذلك يأخذ بمذهب الكوفيين أحيانًا كإجازته حذف حرف النداء مع اسم الجنس، وهو مذهب كوفي، ويورد الحديث "ثوبي حجر".

– قد يتبنى ابن بَزِيزَةَ بعض الآراء، فنجده يرجح أحيانًا، كما جاء في مسألة دخول ما بعد حتى فيما قبلها، فذكر الآراء ثم قال: ومن أدل دليل على دخوله قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: "كل شَيْءٍ بقضاء وقدر، حتى العجز والكيس". فقد تبنى أحد الآراء التي تقول بدخول (ما) بعد (حتى) فيما قبلها.

– قد يذكر ابنُ بَزِيزَةَ عند استشهاده بالحديث بعض الأوجه الإعرابية، ويغيب عنه أوجه أخرى جاءت عند غيره، مثل حديث النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ: "وأحيانا يتمثل لي الملك رجلا"، قال الشارح: يحتمل وجهين: الحال، بمعنى مُريبا، والتمييز" وفاته ما ذكره الكرماني من وجهين آخرين، هما: النصب على المصدرية أو المفعولية.

– يلاحظ أن ابن بزيزة لا يذكر أسماء أكثر النحاة، وهو منهج عام في كتابه؛ من ذلك قوله:" أجاز بعض النحويين ... ، فالجمهور على أنه لا يجوز ... ، فللعرب فيه مذهبان ... وهكذا.

– ابن بَزِيزَةَ أعطى للحديث الشريف دورًا مهمًّا كبيرًا في التقعيد النحوي، واستنباط أحكامه حتى أنه يعد من المتقدمين الذين جعلوا الحديث مصدرًا أصيلًا من مصادر الاحتجاج النحوي.

– سعة اطلاع ابن بَزِيزَةَ؛ فهو من كبار الحفاظ لعلم الحديث فلا يكاد يترك مسألة دون أن يشير فيها إلى حديثٍ شريفٍ، وقد اعتمد على الصحاح من الأحاديث؛ مثل: رواية البخاري، ومسلم، وموطأ الإمام مالك، وسنن النسائي.

- هناك علاقة وثيقة وترابط وتلاحم بين علم النحو وعلم الحديث، بحيث يرتكز كل منهما على الآخر تقعيدًا وفهمًا، كما أن الخلاف النحوي له أثرٌ كبيرٌ في تحديد دلالات الحديث؛ إذ تعد فيه الدلالة النحوية غاية في الأهمية في مجال استنباط الأحكام الشرعيّة والفقهية، وقد وظَّف ابن بَرِيزَةَ دراسة النحو وتعلمه في فهم كتاب الله، وسنة نبيه ـ صلى الله عليه وسلم ـ وما يتعلق بهما.

- أثبت البحث أن نسبة منع الاستشهاد بالحديث لأبي حيان وابن الضائع من قبيل الخطأ المشهور، فإنهما لم يصرحا بمنع الاستشهاد بالحديث مطلقًا، وإنما اقتصر منعهما على الأحاديث المروية بالمعنى، ويؤكد ذلك أن مؤلفاتهما فيها عديدٌ من الأحاديث النبوية المستشهَد بها على القواعد.

ثَبَتُ المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٢- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني، تحقيق: المكتب العلمي بدار الكمال المتحدة، الناشر: دار عطاءات العلم- دار ابن حزم الطبعة: الأولى، ١٤٤٢ هـ-٢٠٢١م.

٣- الاستشهاد بالحديث في اللغة، للشيخ/ محمد الخضر حسين، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد الثالث ١٣٥٥هـ-١٩٣٦م.

٤- أصول التفكير النحوي، للدكتور علي أبو المكارم، دار غريب بالقاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.

٥- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان.

٦- أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، الناشر: الأطلسي بالرباط، الطبعة الثانية ١٩٨٣م.

٧- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء، للدكتور/ محمد عيد، عالم الكتب بالقاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

٨- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع - مصر/ القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٩- الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب، محمد بن عبد الحق اليفرني، المحقق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

١٠- أمالي ابن بشران، ضبطه أبو عبد الرحمن العزازي، دار الوطن الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١١- أمالي السهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة بالقاهرة.

١٢- أمالي ابن الشجري، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩١م.

١٣- الأموال لابن زنجويه، تحقيق د. شاكر ذيب فياض ، مركز الملك فيصل السعودية الطبعة الأولى ، ١٤٠٦-١٩٨٦م.

١٤- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٥- أنوار البروق في أنواء الفروق للقرافي، الناشر: عالم الكتب - الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

١٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت.

١٧- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق: عياد ابن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

١٨- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم بدمشق (الأجزاء ١-٥) دار كنوز إشبيليا بالرياض (الأجزاء ٦-٢٢) الطبعة الأولى، (١٤١٨-١٤٤٥هـ)، (١٩٩٧-٢٠٢٤م).

١٩- تراجم المؤلفين التونسيين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٨٢ بيروت لبنان.

٢٠- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.

٢١- التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه، للوقشي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٢٢- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٢٣- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة- جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ.

٢٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.

٢٥- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: د فخر الدين قباوة الأستاذ محمد نديم فاضل الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٢٦- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٢٧- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، للدكتور: محمد حمادي، مؤسسة المطبوعات، الطبعة الأولى، العراق.

٢٨- الحلل السندسية في الأخبار التونسية، لمحمد بن محمد الوزير السراج، الدار التونسية للنشر، الطبعة الأولى، ١٩٧٠م.

٢٩- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الرابعة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٣٠- الخصائص، لابن جني تحقيق: محمد علي النجار، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

٣١- ديوان الأعشى، تحقيق: محمد حسين، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع، بيروت.

٣٢- ديوان دريد بن الصمة، تحقيق: عمر عبد الرسول، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٥م.

٣٣- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق.

٣٤- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب للسبكي، تحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود ، الناشر: عالم الكتب، بيروت — لبنان - الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م - ١٤١٩هـ..

٣٥- الرواية والاستشهاد باللغة، دكتور محمد عيد، طبعة عالم الكتب، القاهرة.

٣٦- سنن أبي داوود، تحقيق: شعيب الأرنؤوط- محمد كامل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٣٧- سنن الترمذي، تحقيق وتعليق أحمد محمد شاكر (جـ١، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ٣) وإبراهيم عطوة عوض (جـ٤، ٥) مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

٣٨- شجرة النور الذكية في طبقات المالكية، لمحمد بن قاسم مخلوف، تحقيق/ عبد المجيد خيالي، دار الكتب العربية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٣٩- شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت - الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ

٤٠- شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٤١- شرح التسهيل، لابن مالك الدين، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد- د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، (١٤١٠هـ-١٩٩٠م).

٤٢- شرح جمل الزجاجي، لابن خروف الإشبيلي، تحقيق: د. سلوى محمد عرب، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة ١٤١٩هـ، والقسمان الثاني والثالث مطبوعان في جامعة الملك عبد العزيز بجدة ١٤٢٧هـ-١٤٣١هـ ٢٠١٠م.

٤٣- شرح جمل الزجاجي، لابن الضائع، تحقيق : د. يحيي علوان، الناشر: دار أمل الجديدة ٢٠١٦م.

٤٤- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: دكتور صاحب أبو جناح.

٤٥- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق القسم الأول: د. حسن بن محمد الحفظي١٩٩٣م، والقسم الثاني: د. يحيي بشير١٩٩٦م، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى.

٤٦- شرح السنة؛ محيي السنة، للبغوي تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٤٧- شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٨- شرح شذور الذهب، لابن هشام، تحقيق: الشيخ محمد محيي عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

٤٩- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت — لبنان - الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧ م

٥٠- شرح طيبة النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق: الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٥١- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد الطبعة: الحادية عشرة الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر. طبع: مطبعة السعادة بمصر.

٥٢- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٥٣- شرح المفصل لابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٥٤- شواذ القراءات؛ للحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، مكتبة المتنبي، القاهرة.

٥٥- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، الجياني، المحقق: الدكتور طَه مُحسِن، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٥٦- صحيح البخاري، المحقق: د. مصطفى ديب البغا، الناشر: دار ابن كثير، دار اليمامة، دمشق، الطبعة الخامسة، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٥٧- صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٥٨- صحيح مسلم، تحقيق: ابن قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٥٩- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد للسيوطي، حَقّقه وَقَدم لَه: د. سَلمان القضَاة الناشر: دَار الجيل، بَيروت، لبنان، عام النشر: ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٦٠- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه: شركة من العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، لصاحبها ومديرها محمد منير عبده أغا الدمشقي، وصوَّرتها دور أخرى: مثل (دار إحياء التراث العربي، ودار الفكر)، بيروت.

٦١- غاية الأمل في شرح الجمل، لابن بَزِيزَةَ المالكي، تحقيق : إبراهيم بلفقيه اليوسفي، مكتبة الإمام الذهبي، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م.

٦٢- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري [ت: ٨٣٣]، مكتبة ابن تيمية.

٦٣- غريب الحديث للخطابي، تحقيق : عبد الكريم إبراهيم الغرباوي - خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: دار الفكر — دمشق، عام النشر: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٦٤- فتح الباري بشرح البخاري، للعسقلاني رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي قام بإخراجه وتصحيح تجاربه: محب الدين الخطيب - الناشر: المكتبة السلفية — مصر - الطبعة: السلفية الأولى، ١٣٨٠ - ١٣٩٠هـ.

٦٥- في أصول النحو، للأستاذ سعيد الأفغاني، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٦٦- قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو، دكتورة سهير خليفة، الطبعة الأولى جامعة الأزهر بالقاهرة.

٦٧- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٦٨- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٦٩- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، أحمد بن إسماعيل بن عثمان بن محمد الكوراني الشافعي، المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية - الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت — لبنان - الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٧٠- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، للكرماني، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ-١٩٣٧م.

٧١- لسان العرب، لابن منظور، الناشر: دار صادر بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

٧٢- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٧٣- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، للدكتور: مهدي المخزومي الطبعة الثانية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م مطبعة مصطفى الحلبي مصر.

٧٤- المسائل العسكريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق علي جابر المنصوري مطبعة بغداد ١٩٨٢م.

٧٥- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل تحقيق: د. محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى، دار المدني جدة الطبعة: الأولى (١٤٠٠-١٤٠٥هـ).

٧٦- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط/ عادل مرشد وآخرون، إشراف: د. عبدالله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٧٧- مسند البزار، تحقيق محفوظ الرحمن وآخرون، مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

٧٨- مشارق الأنوار على صحاح الآثار في شرح غريب الحديث الموطأ والبخاري ومسلم، للقاضي عياض، قدم له وخرج أحاديثه: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٧٩- مصابيح الجامع، للدماميني، تحقيق وتخريج: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر سوريا، الطبعة: الأولى ١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م.

٨٠- معاني القرآن، للأخفش الأوسط، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٨١- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٨٢- معاني القرآن، للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور بالقاهرة.

٨٣- معاني القرآن، للكسائي، تحقيق: عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة والنشر، ١٩٩٨م-١٤١٩هـ.

٨٤- المعجم الأوسط، للطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين القاهرة.

٨٥- المعلم بفوائد مسلم - إكمال المعلم بفوائد مسلم (شرح صحيح مسلم للقاضي عِيَاض المسَمَّى إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم)، تحقيق : الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل - الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر - الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٨٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تحقيق: د. مازن المبارك/ محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

٨٧- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٨٨- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين العيني تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٨٩- المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب، بيروت.

٩٠- المقرب، لابن عصفور، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود- علي محمّد معوّض، الناشر: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٩١- منحة الباري بشرح صحيح البخاري، لزكريا الأنصاري، اعتنى بتحقيقه والتعليق عليه: سليمان بن دريع العازمي - الناشر: مكتبة الرشد ، الرياض الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م.

٩٢- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق أ.د علي محمد فاخر، دار المحمدية، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ-٢٠١٣هـ.

٩٣- الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، جمع وإعداد: وليد بن أحمد الحسين الزبيدي، إياد بن عبد اللطيف القيسي، مصطفى بن قحطان الحبيب، بشير بن جواد القيسي، عماد بن محمد البغدادي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٩٤- موطأ مالك، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، عام النشر: ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

٩٥- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د. خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨١م.

٩٦- نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٩٧- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م - تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي.

٩٨- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، للتنبكتي، تحقيق: دكتور عبد الحميد عبدالله الهرامة، دار الكتب، طرابلس، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.

٩٩- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية- مصر.

فهرس المحتوى

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث بالعربية والإنجليزية	١٠٢٨
المقدمة	١٠٣٣
المبحث الأول ـ التعريف بابن بَزِيزَةَ وكتابه، ومذاهب النحاة في الاستشهاد بالحديث الشريف	١٠٣٦
المطلب الأول ـ التعريف بابن بَزِيزَةَ وكتابه(غاية الأمل)	١-٣٦
المطلب الثاني ـ مذاهب النحاة في الاستشهاد بالحديث الشريف	١٠٣٩
المطلب الثالث ـ منهج ابن بَزِيزَةَ في استشهاده بالحديث الشريف.	١٠٤٧
المبحث الثاني ـ من المسائل النحوية التي استشهد عليها ابن بَزِيزَةَ بالحديث الشريف	١٠٥٠
الخاتمة	١٠٨١
ثَبَت المصادر والمراجع	١٠٨٦
فهرس الموضوعات	١٠٩٣